

الهيئة الوطنية للاتصالات
التقرير السنوي

2012



الفهرس

وطئه

الباب الأول: أنشطة الهيئة الوطنية للاتصالات

- .1 في مجال المراقبة
- .2 في مجال التنظيم
- .3 في مجال فض النزاعات
- .4 في المجال الاستشاري
- .5 في مجال التعاون الدولي

الباب الثاني: سوق الاتصالات في تونس

- .1 سوق الهاتف الرقمي الجوال
- .2 سوق الهاتف القار
- .3 سوق الانترنت

ملحق : النتائج المالية للهيئة الوطنية للاتصالات



وطائة

شهدت سنة 2012 ظهور جملة من النصوص الترتيبية منها الأمر المتعلق بضبط شروط خدمة الهاتف عبر بروتوكول الأنترنات الصادر في 18 سبتمبر 2012 والذي خول، لأول مرة، لمزودي خدمات الأنترنات تسويق هذه الخدمة لفائدة العموم كما أخضعهم لنفس الالتزامات المتعلقة باستغلال خدمة الهاتف على الشبكة العمومية الهاتفية المحولة طبقاً لأحكام مجلة الاتصالات وكذلك الالتزامات المنصوص عليها خاصة بالفصول 5 و 6 و 7 و 8 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008. كما تضمن قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012 المنقح للقرار المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة جملة من التغييرات من بينها التصريح على أنّ الهيئة الوطنية للاتصالات تضبط شروط و إجراءات إسناد الرموز المتعلقة بتعريف شبكات الاتصالات والرموز الخاصة بنقاط التسويق الوطنية والدولية.

كما تميزت سنة 2012 بتحصيل شركة "تونيزيانا" على إجازة لتوفير خدمة الهاتف القار وخدمات الجيل الثالث. وقد كان لذلك الأثر في إدخال انتعاشه على سوق خدمات الجيل الثالث.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئة الوطنية للاتصالات، فقد تميزت سنة 2012 خاصة بمصادقة الهيئة، في إطار العروض التقنية والتعرفيّة للربط البيني لسنة 2012، على تخفيض هام في تعريفات إنهاء المكالمات بشبكات الهاتف الجوال بنسبة تقدر بـ 50% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و 52% بالنسبة لـ "أورونج تونس" مقارنة بالتعريفات المصدق عليها سنة 2011. واستندت الهيئة في هذا التخفيض إلى نتائج عملية التدقيق في القوائم التأليفيّة الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات التي كانت قد انطلقت فيها سنة 2011 بالإضافة إلى الدراسات التي قامت بها الهيئة حول وضعية السوق ومدى تناسق تعريفات الجملة مع تعريفات التفصيل المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، مكّنت الدراسات المتعلقة بوضعية السوق التي قامت بها الهيئة سنة 2012، والمشار إليها سابقاً، من الوقوف على أهمّ خصائص سوق الهاتف الجوال في تونس والتي اتسمت بتطور الحركة داخل الشبكة (On net) على حساب الحركة الهاتفية البينية (Off net)، وهو ما يكرّس فرضية وجود عامل النادي المصطنع (Effet Club) تبعاً للإستراتيجية التجارية التي توحّها المشغلون على مستوى سوق التفصيل والمبنية على التمييز بين تسعيرتين مختلفتين حسب وجهة المكالمة.

ولتوفير الظروف الملائمة للمنافسة النزيهة ولترشيد أفضل للأسعار، قامت الهيئة في إطار المصادقة على العروض التجارية للمشغلين بتحديد السعر الأدنى للمكالمات الهاتفية داخل وخارج الشبكة بـ 98 مليم للدقيقة الواحدة وكذلك بتحديد معدل الدخل بحسب الدقيقة (ARPM).



وفي إطار سعيها لتطوير سوق الانترنت ذات السعة العالية، صادقت الهيئة خلال سنة 2012، ولأول مرة، على العرض التقني والتعريفي الخاص بخدمات النفاذ إلى الكابل البحري وذلك بمقتضى القرار عدد 67 المؤرخ في 04 أكتوبر 2012.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت الهيئة متابعة أشغال فريق العمل المكلف بوضع خدمة تقسيم الحلقة المحلية حيز التنفيذ. وكلّلت هذه الأشغال خاصةً بصدور قرار الهيئة عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 المتعلق باعتماد اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية وذلك بناء على نتائج الدراسة التي قامت بها الهيئة مع مكتب دراسات دولي مختص في المجال مكنتها من اتخاذ قرار نهائي في المقضيات العالقة بين الأطراف المعنية بهذه الاتفاقية. ومن أهم القرارات التي اتخذتها الهيئة في هذا الموضوع، فتح كافة موزعات "اتصالات تونس" التي تسمح بتقسيم الحلقة المحلية وعدم اعتبار الدفعات المتعلقة شرطاً من شروط قابلية التقسيم وإضافة إمكانية التموّق المشتركة عن بعد فضلاً عن التخفيف في الآجال العملية. أمّا على مستوى المرحلة التجريبية، فقد تم التقسيم الكلي للحلقة المحلية بالنسبة لأول خط تجريبي مرتبط بموقع "سكرة" لـ"اتصالات تونس" طبقاً للعقد المبرم سنة 2011 بينها وبين "أورونج تونس".

وفي إطار تحديد الإجراءات البديلة لفض النزاعات المتعلقة بأسماء مجالات الانترنت، حرصت الهيئة على ضمان وسيلة سهلة وسريعة مقارنة بإجراءات التقاضي العادي وذلك من خلال توفير إمكانية اللجوء إلى التحكيم في حالة نزاع حول اسم أو مجموعة أسماء مجالات ".تونس" أو ".tn". وذلك بإصدار نظام التحكيم الخاص بفض النزاعات المتعلقة بأسماء مجالات الانترنت بمقتضى القرار عدد 40 بتاريخ 24 ماي 2012.



الباب الأول

أنشطة الهيئة الوطنية للاتصالات



١. في مجال المراقبة

١.١. جودة خدمات الهاتف الرقمي الجوال من الجيلين الثاني والثالث

تميّزت سنة 2012 بالمشروع في إنجاز مشروع جديد لتقدير جودة خدمات الهاتف الرقمي الجوال انطلاقاً من شهر أفريل يشمل، ولأول مرة، خدمات الجيل الثالث. وقد تمّ من خلال هذا المشروع اعتماد مقاربة جديدة لإجراء القياسات وذلك على مستويات عدّة :

- على مستوى منهجية القياس: تعتمد منهجية القياس الجديدة على استعمال وحدات قيس مثبتة بموقع معينة وفاعلة 24 ساعة على 24 يتم تركيزها في ولايتين خلال شهر معين استناداً إلى برنامج زمني مضبوط ومحدد مسبقاً إضافة إلى وحدات قيس متقللة بين مختلف مواقع القياس يتم استعمالها لإجراء قياسات في حالة شبه الحركة (quasi-stationnaire) بالإضافة إلى قياسات في حالة الحركة (drive tests) في نفس الولايات التي تأوي الوحدات الثابتة. كما تمكن أدوات القياس الآوتوماتيكية التي استعملتها الهيئة في مشروعها الجديد من الحصول على نتائج حいّنة بما يسهم في إضفاء مزيد من التفاعلية حيال المشغلين.
- على مستوى مؤشرات القياس: تمّ اعتماد مجموعة أوسع من المؤشرات الخاصة بتقدير جودة خدمات الجيل الثاني بالإضافة إلى مجموعة جديدة من المؤشرات الخاصة بتقدير جودة خدمات الجيل الثالث تهمّ خاصة خدمات تصفح موقع الويب وتحميل الملفات عبر موزع بروتوكول تبادل الملفات (FTP) والتدفق السمعي البصري (streaming) عبر بروتوكول (RTSP)، إلخ.
- على مستوى استراتيجية المتابعة: حرصت الهيئة من خلال المشروع الجديد على تحسين وتدعم الاستراتيجية التي تعتمد لها لمتابعة مدى تنفيذ المشغلين لبرامج تحسين جودة الخدمات بناءً على التقارير التي تمدهم بها بصفة دورية والتي تتضمّن نتائج القياسات إضافة إلى آجال محددة لتلقي النتائص المسجلة في جودة الخدمات. ويتمثل ذلك في برمجة قياسات استثنائية، حسب الآجال المحددة من طرف كل مشغل، بهدف التحقق من تحسّن مستوى جودة الخدمات.

المنهجية ومؤشرات القياس:

يبين الجدول الموالي المؤشرات المعتمدة لتقدير جودة خدمات الهاتف الرقمي الجوال من الجيلين الثاني والثالث إضافة إلى تعريفها ومنهجية قياسها :



المؤشر	التعريف	منهجية القياس
نسبة انعدام التغطية	النسبة المئوية من قياسات مستوى قوة الإشعاع الراديوسي التي تقل عن (- dbm87 - / dbm90 -) خارج المباني (Outdoor) / داخل السيارة (Incar) وداخل المبني (Indoor) وذلك على التوالي بالنسبة للعدد الجملي للقياسات.	أخذ عينات من مستوى الإشعاع الراديوسي بطريقة أوتوماتيكية كل 15 ثانية.
نسبة الانسداد	النسبة المئوية من المكالمات التي لم يتم تمريرها بنجاح في أقل من 20 ثانية بالنسبة للعدد الجملي للمكالمات.	إجراء سلسلة من المكالمات المسجلة، تدوم الواحدة منها دقيقتين، من هاتف جوال باتجاه وحدة قيس تقوم بدور هاتف جوال مستقبل للمكالمات ومركز بصفة دائمة بولاية تونس وذلك بالنسبة لكل مشغل.
مؤشر تقييم الجودة السمعية	تقييم الجودة السمعية للمكالمات بإسناد عدد يتراوح بين 0 و 5 يتم احتسابه عن طريق برمجية مطابقة للمعايير الدولية.	النسبة المئوية من الإرساليات القصيرة / متعددة الوسائل المتلقاة بدون أخطاء في أقل من 45 ثانية بالنسبة للعدد الجملي للإرساليات القصيرة وفي أقل من 180 ثانية بالنسبة للعدد الجملي للإرساليات متعددة الوسائل.
نسبة نجاح تلقى الإرساليات القصيرة / الإرساليات متعددة الوسائل	معدل كل آجال تلقى الإرساليات المتلقاة بدون أخطاء.	النسبة المئوية من طرف وحدة قيس توجيه إرساليات من طرف وحدة قيس متحركة في منطقة جغرافية معينة إلى وحدة قيس ثابتة بولاية تونس بالنسبة لنفس المشغل.
متوسط آجال تلقى الإرساليات القصيرة / متعددة الوسائل	متوسط سعة التدفق عند تصفح الانترنت باستعمال تقنيات الجيل الثاني / الجيل الثالث	اجراء مجموعة محاولات لتصفح مواقع واب تدوم كل واحدة منها حوالي الدقيقتين، وذلك باستعمال وحدة قيس ثابتة في منطقة جغرافية معينة.
نسبة النفاذ إلى موقع الانترنت	النسبة المئوية من محاولات النفاذ إلى موقع الواب التي تم تمريرها بنجاح من المحاولة الأولى بالنسبة للعدد الجملي لمحاولات الإبحار.	مجموع كمية المعطيات (بحساب البيتات bits) المتلقاة خلال محاولة تصفح مجموعة من الموقع المحددة باستعمال بروتوكول http بالنسبة للمدة المضافة في التصفح.
نسبة الملفات المحمولة أو المرسلة بنجاح	النسبة المئوية لمحاولات تحميل / إرسال الملفات التي تم تمريرها بنجاح من المحاولة الأولى بالنسبة للعدد الجملي لمحاولات تحميل/إرسال الملفات.	اجراء مجموعة محاولات إرسال ملف يحجم 1 ميغابايت وتحميل ملف يحجم 5 ميغابايت باستعمال وحدة تدفق مخصصة لذلك وباستعمال وحدة قيس ثابتة في منطقة جغرافية معينة.
متوسط سعة التدفق عند التحميل/الإرسال	متوسط سعة التدفق عند التحميل/الإرسال	مجموع كمية المعطيات (بحساب البيتات bits) المتلقاة أو المرسلة خلال محاولة تحميل/إرسال ملف باستعمال بروتوكول FTP بالنسبة للمدة الزمنية المضافة في الإرسال أو التلقى.

الجدول عدد 1: تعريف مؤشرات جودة الخدمات ومنهجية قياسها



توزيع القياسات:

توزّعت القياسات المنجزة خلال سنة 2012 على 16 ولاية شملت جل أقاليم الجمهورية، كما هو مبيّن في الجدول التالي.

الولايات	الإقليم
تونس، أريانة، بن عروس، منوبة	تونس الكبرى
الكاف، باجة، جندوبة، سليانة	الشمال الغربي
القيروان، القصرين، سيدي بوزيد	الوسط الغربي
مدنين، قابس، تطاوين	الجنوب الشرقي
قفصة، دوز	الجنوب الغربي

الجدول عدد 2 : توزّع القياسات المنجزة خلال سنة 2012 حسب الأقاليم

ويبيّن الجدول التالي توزّع عدد القياسات حسب التكنولوجيا لكل مؤشر من مؤشرات جودة الخدمات.

التكنولوجيا الجيل الثالث	التكنولوجيا الجيل الثاني	الخدمة
21 883	49 260	قياسات قوة الإشعاع
1 297	2 109	القياسات المتحركة

الجدول عدد 3 : عدد القياسات المنجزة خلال سنة 2012 حسب التكنولوجيا



النتائج¹:

1. التغطية الراديوية:

تبين قياسات قوة الإشاعر الراديوسي :

• بالنسبة للتغطية بواسطة تكنولوجيا الجيل الثاني من خدمات الهاتف الرقمي الجوال:

- بعض النقصان بالنسبة للمشغل "أورونج تونس" وذلك خاصة في أقاليم الشمال والوسط الغربي. ويعزى ذلك إلى حداثة عهد شبكة هذا المنشغل التي لا تزال في طور التركيز بكل المناطق التي شملتها القياسات باستثناء إقليم تونس الكبرى.

- تراوح نسب انعدام التغطية خارج المبني وداخل السيارة بالنسبة لـ كل من "اتصالات تونس" و"تونيزيانا" بين 0% و11% وهي نسب تعتبر مقبولة مقارنة بالحد الأدنى الذي حدّدته الهيئة والذي يقدر بـ 10%.

- معاناة المشغلين الثلاثة من مشاكل بالنسبة للتغطية داخل المبني وذلك في كل الأقاليم التي شملتها القياسات وخاصة إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي، حيث تراوحت نسب انعدام التغطية بين 11% و38% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" وبين 20% و58% بالنسبة لـ "تونيزيانا" وبين 25% و54% بالنسبة لـ "أورونج تونس".

• بالنسبة للتغطية بواسطة تكنولوجيا الجيل الثالث:

- معاناة كل من المشغلين المعينين بالقياسات ("اتصالات تونس" و"أورونج تونس") من نقصان معتبرة فيما يتعلق بمؤشر انعدام التغطية وذلك خاصة بمنطقة الوسط الغربي بالنسبة لـ "أورونج تونس" خارج المبني حيث قدّرت نسبة انعدام التغطية بـ 32%.

- تسجيل نسب انعدام تغطية مرتفعة داخل السيارة وخاصة داخل المبني تتراوح بين 36% و59% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" وبين 45% و74% بالنسبة لـ "أورونج تونس".

¹ تجدر الاشارة إلى أن القياسات الخاصة بتكنولوجيا الجيل الثالث بمنطقة الشمال الغربي تم إعادة انجازها خلال شهر مارس وأفريل 2013 بالنسبة للمشغل "اتصالات تونس"، نظرا لأن القياسات المنجزة خلال سنة 2012 في تلك المنطقة تزامنت مع أشغال تحسين وتطوير شبكته.

2. خدمات المهاقة:

أ. نسبة الانسداد

• بالنسبة لخدمات الهاتف الرقمي الجوال من الجيل الثاني:

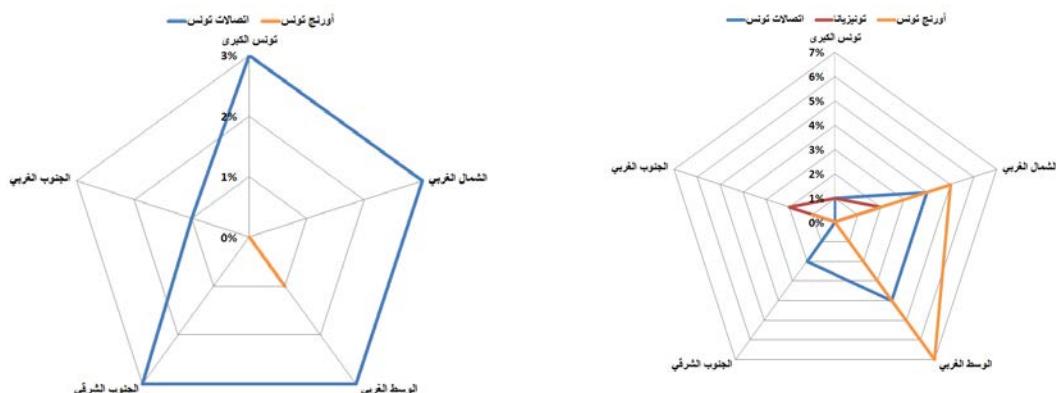
تم تسجيل نسب انسداد مرتفعة نسبيا مقارنة بالحد الأدنى الذي تعهّد المشغلون بالالتزام به والمعارف عليه على الصعيد الدولي (2%) وذلك بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي تراوحت بين 4% و 7% بالنسبة لكل من "اتصالات تونس" وأورونج تونس"، في حين لم يتجاوز هذا المؤشر نسبة 2% بالنسبة لـ "تونيزيانا" وذلك في كل الأقاليم التي شملتها القياسات.

• بالنسبة لتقنولوجيا الجيل الثالث:

- فاقت نسب الانسداد المسجلة بالأقاليم، باستثناء إقليم الجنوب الغربي، بالنسبة لـ "اتصالات تونس" ، الحد الأدنى المسموح به.

- لم تتجاوز نسبة الانسداد المسجلة بالأقاليم، بالنسبة للمشغل "أورونج تونس" ، نسبة 1% في كل الأقاليم.

- قدّرت نسبة الإنسداد المسجلة بالنسبة لخدمة المكالمات المرئية والتي يتم توفيرها عبر تقنولوجيا الجيل الثالث بـ 0% في كل الأقاليم بالنسبة لـ "أورونج تونس" ، فيما بلغت 9% بإقليم الجنوب الغربي بالنسبة لـ "اتصالات تونس" وهي نسبة فاقت الحد الأدنى المسموح به لهذه الخدمة والم ضمن بكراسات شروط توفير الخدمة (5%)، وهو ما يعكس تدني جودة خدمة المكالمات المرئية في هذا الإقليم.



الرسم البياني عدد 2: نسبة الإنسداد بالنسبة للمكالمات الصوتية عبر تقنولوجيا الجيل الثالث

الرسم البياني عدد 1: نسبة الإنسداد بالنسبة للمكالمات الصوتية عبر تقنولوجيا الجيل الثاني



الرسم البياني عدد 3: نسبة الإنسداد بالنسبة
للمكالمات المرئية عبر تكنولوجيا الجيل الثالث

ب. نسبة الانقطاع:

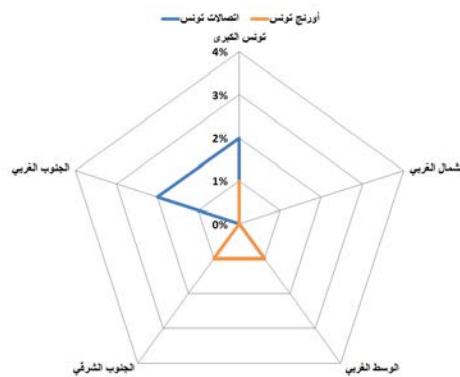
- بالنسبة لخدمات الهاتف الرقمي الجوال من الجيل الثاني:

فاقت نسب الانقطاع المسجلة بإقليم الشمال الغربي بالنسبة للمكالمات الصوتية الممرّرة عبر تكنولوجيا الجيل الثاني 1% بالنسبة لكـل المشغلين، في حين تراوحت بين 0 و1% في بقية الأقاليم باستثناء إقليم الجنوب الشرقي بالنسبة للمشغل "اتصالات تونس" حيث قدرت بـ 2%.

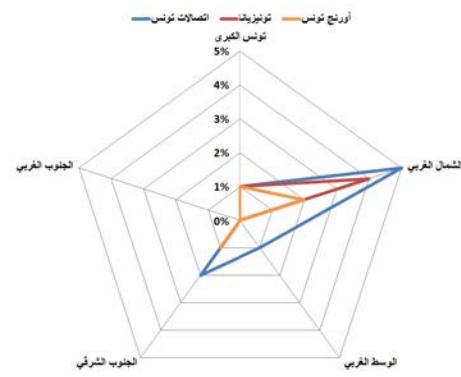
- بالنسبة لتكنولوجيا الجيل الثالث:

- لم يتعـد مؤشر الانقطاع بالنسبة للمكالمات الممرـرة عبر تكنولوجيا الجيل الثالث في الأقاليم التي شملتها القياسات 1% بالنسبة لـ "أورونج تونس"، فيما بلغ 2% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" في منطقة تونس الكبرى والجنوب الغربي.

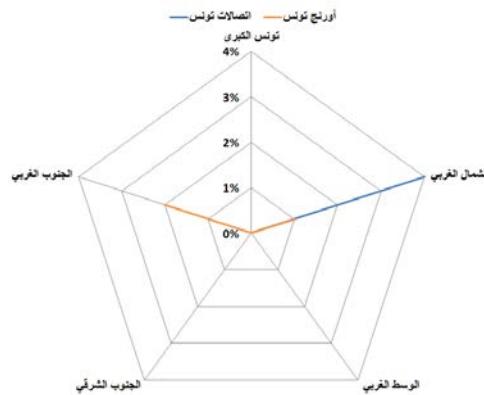
- وقدـرت نسبة الانقطاع بالنسبة للمكالمات المرئية بـ 0% في كل الأقاليم بالنسبة لـ "اتصالات تونس" ، باستثناء إقليم الشمال الغربي (4%)، فيما بلغت 2% بالجنوب الغربي بالنسبة لـ "أورونج تونس" وهي نسبة تفوق الحـد الأدنـى المسمـوحـ به (1%).



الرسم البياني عدد 5: نسبة الإنقطاع بالنسبة للمكالمات السمعية عبر تكنولوجيا الجيل الثالث



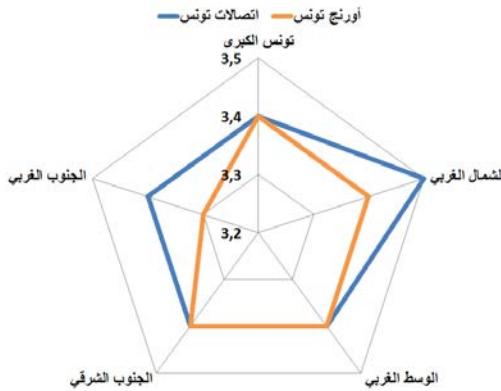
الرسم البياني عدد 4: نسبة الإنقطاع بالنسبة للمكالمات السمعية عبر تكنولوجيا الجيل الثاني



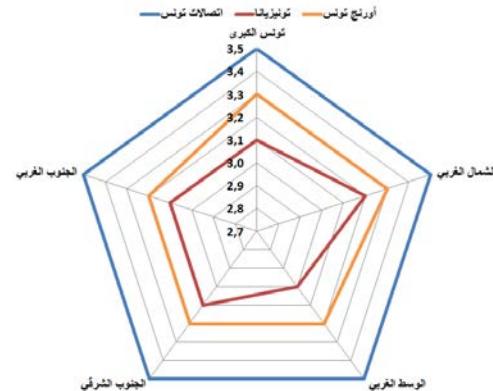
الرسم البياني عدد 6: نسبة الإنقطاع بالنسبة للمكالمات المرئية عبر تكنولوجيا الجيل الثالث

ت. الجودة السمعية للمكالمات:

تعدّ الجودة السمعية للمكالمات الممررة عبر تكنولوجيا الجيل الثاني والجيل الثالث مقبولة على حد سواء حيث تتراوح في كل الحالات بين 3.3 و 3.6 مع تقدم واضح لـ "اتصالات تونس" في أقاليم الشمال والجنوب الغربي.



**الرسم البياني عدد 8: الجودة السمعية
للمكالمات عبر تكنولوجيا الجيل الثالث**



**الرسم البياني عدد 7: الجودة السمعية
للمكالمات عبر تكنولوجيا الجيل الثاني**

3. خدمة الإرساليات

نسبة نجاح تلقي الإرساليات القصيرة والمتعلقة الوسائل:

تبين نتائج قياسات خدمة الإرساليات القصيرة أن جودة هذه الخدمة تعتبر ممتازة حيث بلغت نسبة نجاح تلقي الإرساليات القصيرة في أقل من 45 ثانية 100% في جل الأقاليم التي شملتها القياسات بالنسبة لـ كل المشغلين.

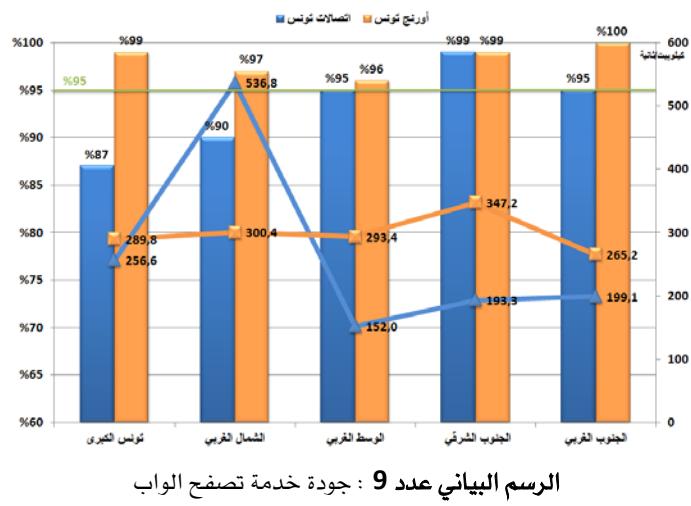
أما فيما يتعلق بالإرساليات متعددة الوسائل، وبخلاف الإرساليات القصيرة، فإن هذه الخدمة تعاني من تدنٌ واضح للجودة وذلك بالنسبة لـ كل المشغلين وعلى مستوى كل المناطق التي شملتها القياسات، إذ تراوحت نسبة نجاح تلقي الإرساليات المتعددة الوسائل بين 31% و86% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و"تونيزيانا" مع تقدّم طفيف لـ "أورونج تونس" في جل الأقاليم الذي حقق نسبة نجاح تلقي الإرساليات في أقل من 180 ثانية المتعددة الوسائل تراوحت بين 67% في إقليم الوسط الغربي و94% في إقليم تونس الكبرى.

4. خدمة تبادل المعلومات

أ. تصفح الواب :

تبين نتائج تصفح الواب أن نسبة نجاح التصفح عبر تكنولوجيا الجيل الثالث تراوحت بين 96% و100% بالنسبة لـ "أورونج تونس" وهي نسب يعتبرها المشغل من خلالها محترماً لالتزاماته المتعلقة بهذا المؤشر (95%). أما بالنسبة لـ "اتصالات تونس"، فإن هذا المؤشر قد عرف نسباً متداينة بكل من منطقة تونس الكبرى (87%) والشمال الغربي (90%).

وفيما يتعلق بمتوسط سرعة التدفق فقد تراوحت بين 200 و 350 كيلوبيت/ثانية بالنسبة لـ "أورونج تونس" في حين لم تتجاوز 260 كيلوبيت/ثانية بالنسبة لـ "اتصالات تونس" باستثناء إقليم الشمال الغربي.



الرسم البياني عدد 9 : جودة خدمة تصفح الواب

ب. تحميل الملفات:

بلغت نسبة نجاح تحميل الملفات 100% في أغلب الأقاليم التي شملتها القياسات بالنسبة لـ "أورونج تونس" ، فيما تراوحت هذه النسبة بين 84% (الوسط الغربي) و92% (الجنوب الشرقي) بالنسبة لـ "اتصالات تونس" وهي نسب دون الحد الأدنى المسموح به (95%).

أما فيما يتعلق بمتوسط سعة التدفق، فقد فاق 2 ميغابايت/ثانية بالنسبة لـ "أورونج تونس" فيما لم يتجاوز 1.8 ميغابايت/ثانية بالنسبة لـ "اتصالات تونس" بإقليم الجنوب الشرقي وقد بلغت أدنى قيمة تم تسجيلها لهذا المؤشر 911 كيلوبيت/ثانية بإقليم الجنوب الغربي.

ت. إرسال الملفات:

تبين نتائج إرسال الملفات تسجيل تدنٌ ملحوظ لجودة هذه الخدمة في كل الأقاليم التي شملتها القياسات بالنسبة لـ "اتصالات تونس" حيث تراوحت نسبة الملفات المرسلة بنجاح بين 59% (الجنوب الغربي) و 88% (الشمال الغربي)، كما تم تسجيل تدن للجودة بالنسبة لـ "أورونج تونس" في بعض الأقاليم حيث بلغت نسبة نجاح إرسال الملفات بكل من الوسط الغربي (94%) والجنوب الغربي (92%) والجنوب الشرقي (87%). أما بالنسبة لمتوسط سعة التدفق فقد قدر بـ 400 كيلوبيت/ثانية بالنسبة لـ "أورونج تونس" فيما تراوح بين 266 و 1047 كيلوبيت /ثانية بالنسبة لـ "اتصالات تونس".



الرسم البياني عدد 11 : جودة خدمة تحميل الملفات

الرسم البياني عدد 10 : جودة خدمة إرسال الملفات

2.2.1. مراقبة العروض التجارية

في إطار مصادقتها على تعريفات الربط البياني لسنة 2012، وعملاً منها بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل عدد 2 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستقلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ التي تنص على أن تتوى الهيئة الوطنية للاتصالات القيام بالدراسات التقييمية لوضع المنافسة في السوق قصد إدخال التعديلات الضرورية لضمان المنافسة المشروعة على مستوى النفاذ والبيع بالجملة وبالتفصيل، قامت الهيئة بدراسة مكانتها خاصة من:

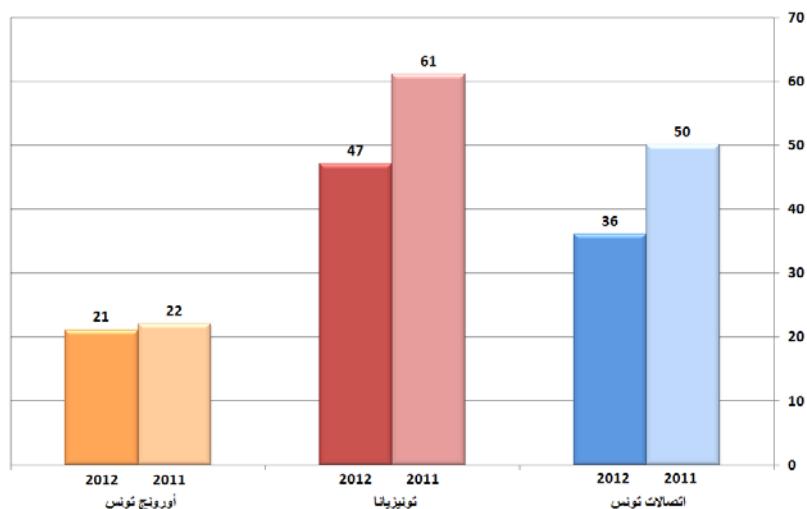
- التثبت من مدى تناسق أسعار التفصيل مع تعريفات الجملة لإنها المكالمات.
- تقييم مدى تأثير تعريفات إنهاء المكالمات على أسعار التفصيل داخل نفس الشبكة وتلك المطبقة في إتجاه الشبكات الأخرى.

وقد مكنت هذه الدراسة من الوقوف على أهم خصائص سوق الهاتف الجوال في تونس والتي اسّمت بتطور الحركة داخل الشبكة (On net) على حساب الحركة الهاتفية البيانية (Off net)، وهو ما يكرّس فرضية وجود عامل النادي المصطنع (Effet Club) تبعاً للإستراتيجية التجارية التي توحّها المشغلون على مستوى سوق التفصيل والمبنية على التمييز بين تسعيرتين مختلفتين حسب وجهة المكالمة.

كما بيّنت الدراسة وجود اختلال كبير في توازن المداخيل بحسب الدقيقة بالنسبة للحركة الهاتفية خارج الشبكة والحركة الهاتفية داخل الشبكة. وبناءً على ذلك، قامت الهيئة بتحديد السعر الأدنى للمكالمات الهاتفية داخل وخارج الشبكة بـ 0,098 دينار للدقيقة الواحدة وكذلك بتحديد معدل

الدخل بحساب الدقيقة (ARPM) وذلك قصد توفير الظروف الملائمة للمنافسة النزيهة ولترشيد أفضل للأسعار.

وبناء على هذه التعريفات المحددة وتطبيقاً لمقتضيات المبادئ التوجيهية، تمكّنت الهيئة خلال سنة 2012 من الحد من العروض التجارية التي يمكن أن تخل بالمنافسة النزيهة والتي تكرّس عامل النادي المصطنع وخاصة منها تلك التي تشمل تحفيزات تصل إلى 100% من مبلغ الشحن والتي تراجع عددها سنة 2012 خاصة بالنسبة للمشغلين "تونيزيانا" و "اتصالات تونس". ويبين الرسم البياني المولى تراجع عدد العروض الوقتية سنة 2012.



الرسم البياني عدد 12: تطور عدد العروض الوقتية

كذلك وعلى إثر القرارات التي اتخذتها الهيئة، قام مشغلو الشبكات الثلاث بتسويق عروض بتعريفات منخفضة بلغت 0,098 دينار للدقيقة الواحدة نحو كل الشبكات بعد أن كانت التعريفات المنخفضة حكراً على المكالمات داخل الشبكات، على غرار تعريفات العروض عليسة وAmigos. وقد لاقت هذه العروض رواجاً لدى المشتركين واستحساناً نظراً لتناغمها مع القدرة الشرائية للمواطن. ويلاحظ أنه تطبيقاً لقرارات الهيئة المنظمة للسوق، شهد عدد العروض المرفوضة ارتفاعاً مقارنة بسنة 2011.

أورونج تونس		تونيزيانا		اتصالات تونس		العروض المصادق عليها
2012	2011	2012	2011	2012	2011	
41	32	62	82	76	64	
20	12	13	10	28	17	
61	44	75	92	104	81	

الجدول عدد 4: تطور عدد العروض المرفوضة من قبل الهيئة



كما تميزت سنة 2012 بمشروع شركة "تونزيانا" في تسويق عروضها للجيل الثالث ابتداء من جولية 2012، في حين سيتم تسويق عروض الهاتف القار ابتداء من جانفي 2013 وذلك على إثر تحصلها على إجازة لتوفير خدمة الهاتف القار وخدمات الجيل الثالث. وتتوفر "تونزيانا" لخدمات الجيل الثالث، شهدت هذه السوق انتعاشه وتطوراً للمنافسة خاصة عبر العروض الجزافية *forfait* والتخفيضات الهامة على سعر المفتاح 3G وكذلك سعر الخدمة، في حين أنّ معاليم الاشتراك بقيت في مستوى متقارب بالنسبة لكل المشغلين لم ينزل على مستوى 20 دينار.

و قامت الهيئة خلال سنة 2012 بدعوة مزودي خدمات الأنترنت إلى عرض كل خدماتهم عليها لإبداء الرأي لا سيما معظم العروض التي يتم تسويقها حالياً تتضمن في الآن نفسه الأنترنت والمكالمات عبر الشبكات العمومية للاتصالات، وذلك على إثر صدور الأمر المتعلق بضبط شروط خدمة الهاتف عبر بروتوكول الأنترنت بتاريخ 18 سبتمبر 2012 والذي خول لأول مرة مزودي خدمات الأنترنت تسويق هذه الخدمة لفائدة العموم كما أخضعهم لنفس الالتزامات المتعلقة باستغلال خدمة الهاتف على الشبكة العمومية الهاتفية المحولة طبقاً لأحكام مجلة الاتصالات وكذلك الالتزامات المنصوص عليها خاصة بالفصول 5 و 6 و 7 و 8 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008.

وبخصوص عروض الهاتف القار، فإنها اتسمت بتشابهها مع العروض المسوقة من قبل المشغل التاريخي والتي تعطي للمشتركيين إمكانية المكالمات الغير محدودة داخل الشبكة. وتميزت سنة 2012 بالترحيف في نسبة الإشتراك وذلك في إطار عملية التوازن التعريفي الذي تقوم به "اتصالات تونس". وإن قوبلت هذه العملية بامتناع من قبل الحرفاء، إلا أنّ "اتصالات تونس" قامت بتعويضهم عن هذه الزيادة بتقديم امتيازات جديدة تخص مشتركي الهاتف القار ونذكر من أهم هذه الامتيازات مضاعفة حجم الاشتراك في خدمة الأنترنت مع المحافظة على نفس التعريفة والمكالمات المجانية لمدة ساعة.



2. في مجال التدقيق

1.1. التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات

في إطار انجاز المهام والصلاحيات الموكلة إليها بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وخاصة الفصل 4 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتصل بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، أشرفت الهيئة الوطنية للاتصالات عن طريق لجنة معينة للفرض على متابعة عملية التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات المتعلقة بالسنة المحاسبية 2010 والتي أوكّلت إلى مكاتب تدقيق مختصة. وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية التدقيق انطلقت بالتزامن يوم 15 ماي 2012 لكل المشغلين.

وعلى إثر انتهاء جميع المكاتب من التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لسنة 2010 ودراسة التقارير المعدة من قبلهم وخاصة التوصيات المدرجة بها، صادقت الهيئة الوطنية للاتصالات على النتائج التي تم التوصل إليها وضبطت، بالتشاور مع المشغلين والمكاتب المذكورة، برنامجا ل القيام بعملية التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لسنة 2011.

وبهدف تلافي النقائص التي تم الوقوف عنها خلال العملية الأولى للتدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لسنة 2010، قامت الهيئة الوطنية للاتصالات بإقرار التدابير الإجرائية والعملية الالزامية خصوصا فيما يتعلق بمعالجة بعض النقاط وتوجيهها لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لاعتمادها عند إعداد القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لسنة 2011 وكذلك إلى مكاتب التدقيق للتثبت من مدى إحترام هذه الإجراءات عند القيام بعملية التدقيق.

وقد انطلقت عملية التدقيق في القوائم التأليفية للمحاسبة التحليلية لسنة 2011 بالتوازي لكل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بداية من يوم 15 أكتوبر 2012. وأكّدت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال اجتماعاتها مع المشغلين ومع مكاتب التدقيق على ضرورة احترام المشغلين للتوصيات الواردة بتقارير مكاتب التدقيق لسنة 2010 وضرورة تحسين وتطوير محتوى القوائم التأليفية للمحاسبة التحليلية.



وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة الوطنية للاتصالات قد اعتمدت عند مصادقتها على العروض التقنية والتعريفية للربط البياني لسنة 2012 على النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال عملية التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية للمشغلين المتعلقة بسنة 2010.

2.2. المصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البياني لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لسنة 2012

منهجية المصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البياني:

تمثّل المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البياني المنصوص عليها بالفصل 38 من مجلة الاتصالات وبالفصل 6 من الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 المتعلق بضبط الشروط العامة للربط البياني وطريقة تحديد التعريفات إحدى الآليات الفعالة لتعديل الأسعار وضبط تعريفات الربط البياني وتحديد علاقة المشغلين ببعضهم البعض.

واعتباراً لأهمية تعريفات الربط البياني ولارتباطها الوثيق بتعريفات التفصيل وتأثيرها على النفاذ إلى الشبكات وعلى قواعد المنافسة بشكل عام، قامت الهيئة منذ إحداثها بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البياني غير أن تلك العملية لم تكن مبنية على الأسانيد المحاسبية والاقتصادية والتجارية التي جاءت بها النصوص القانونية المتعلقة بالمسألة وذلك لعدم مسake المشغلين لمحاسبة تحليلية وبالتالي عدم تمكّن الهيئة من التأكد من صحة توجّه تعريفات الربط البياني المضمنة بالعروض التقنية والتعريفية للربط البياني نحو الكلفة.

وأمام هذه الوضعية، واعتباراً لخصوصية سنة 2012 وفي انتظار الحصول على نتائج التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية للمشغلين، قامت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال شهر جانفي من سنة 2012 بدراسة معمقّة للسوق التونسي للاتصالات تهدف أساساً إلى تقييم مستوى تعريفات إنهاء المكالمات وذلك لإدخال التعديلات الضرورية التي من شأنها أن تضمن المنافسة الشريفة بين المشغلين.

وقد آلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود اختلال هام في توازن المداخيل للحقيقة الواحدة بالنسبة للحركة الهاتفية خارج الشبكة والحركة الهاتفية داخل الشبكة، حيث تبيّن أن معدل الدخل للحقيقة الواحدة (ARPM) المسجل بالنسبة للمكالمات المجرأة خارج الشبكة (Off net) يتجاوز على أقل تقدير ضعف معدل الدخل للحقيقة الواحدة بالنسبة للمكالمات المجرأة داخل الشبكة (On net). واستناداً إلى المعطيات المتوفرة، رجّحت الدراسة فرضية وجود ما يسمّى بـ "عامل النادي المصطنع"



(club) de Effet والذى من شأنه تهديد توازن السوق وعرقلة تطويره والمساس بقواعد المنافسة المنشورة فيه.

وبناءً على نتائج الدراسة المذكورة، اتخذت الهيئة الوطنية للاتصالات في 09 فبراير 2012 قراراً تعديلياً وقتياً في إطار الصلاحيات التي خولها لها المشرع بمقتضى أحكام الفصل 2 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 لضبط تعرifات إنهاء المكالمات. وقد تم بمقتضى هذا القرار التصريح على ضرورة احترام مبدأ التنسق بين تعرifات خدمات إنهاء المكالمات وتعرifات التفصيل بالإضافة إلى ضبط التعرifات الوقتية لإنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال لسنة 2012 على النحو التالي.

"أورونج تونس"	"تونيزيانا"	"اتصالات تونس"	تعريفة انهاء المكالمات شبكة الهاتف الجوال
0,064	0,051	0,051	

الجدول عدد 5 : التعريفات الوقتية لإناء المكالمات ب شبكات الهاتف الجوال لسنة 2012

(بالدينار دون اعتبار الأداءات للدققة الواحدة)

وعلى إثر الإنتهاء من عملية التدقيق، قامت الهيئة بمراجعة الدراسة التي تم على ضوئها تحديد التعاريفات الوقتية وبدراسته مدى تأثير اعتماد تعريفات جديدة لخدمات الرابط البياني لسنة 2012 على تطور السوق وعلى نسق المنافسة ومن ثم المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للرابط البياني لسنة 2012

والمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البياني لسنة 2012، إعتمدت الهيئة الوطنية للاتصالات على نفس المنهجية المتبعة خلال السنوات السابقة و المبنية أساسا على مبدأ التشاور والتسيق مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات. وبهدف تسهيل تعامل المشغلين بين بعضهم البعض، حرصت الهيئة على المصادقة على كل جزء من العرض التقني والتعريفي للربط البياني لـ "اتصالات تونس" تم الإنتهاء من دراسته و التفاوض في شأنه، وعليه فقد صادقت الهيئة الوطنية للاتصالات على هذا العرض كما يلى:

- العرض التقني والتعرفي للربط البيني لسنة 2012 باستثناء خدمات الوصلات المؤجرة وتقسيم الحلقة المحلية والتموقيع المشترك و النفاذ إلى الكابل البحري وذلك بمقتضى القرار عدد 61 المؤرّخ في 07 أوت 2012.
 - العرض التكميلي الخاص بخدمات الوصلات المؤجرة وتقسيم الحلقة المحلية والتموقيع المشترك وذلك بمقتضى القرار عدد 65 المؤرّخ في 25 سبتمبر 2012.



- العرض التكميلي الخاص بخدمات النفاذ إلى الكابل البحري وذلك بمقتضى القرار عدد 67 المؤرّخ في 04 أكتوبر 2012.

أما فيما يتعلّق بالعروض التقنية والتعريفية للربط البيني لكل من شركة "تونيزيانا" و "أورونج تونس"، فقد صادقت عليها الهيئة بالتالي بمقتضى قراريها عدد 62 و 63 بتاريخ 07 أوت 2012.

تطور الخدمات:

حرصت الهيئة الوطنية للاتصالات عند مصادقتها على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لسنة 2012 على تطوير الخدمات المقدّمة من قبل المشغلين وذلك من خلال إدراج خدمات جديدة ضمن العروض المذكورة تمثّلت الأساسية لـ "اتصالات تونس" في:

- الوصلات المؤجرة ذات ساعات عالية تستجيب للحاجيات الجديدة للمشغّلين والناتجة خاصّة عن وضع وتطوير شبّكات الهاتف الجوال من الجيل الثالث وشبّكات الهاتف القار. وتمثّل هذه الساعات في STM4 و STM16 و STM64 و GE.
- النفاذ إلى الكابل البحري وذلك من خلال ثلاث خدمات منفصلة تمثّل في النفاذ إلى المحطة الأرضية لإنزال الكابل والتّموضع المشترك وكراء الوصلات المؤجرة التي تمكّن المشغلين الراغبين في الإنتفاع بالخدمة من ربط شبّكاتهم بالمحطة.

تطور التعريفات:

شهدت العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لسنة 2012 تحسينات هامّة على مستوى تعريفات الخدمات مقارنة بسنة 2011 تمثّل أهمّها في :

- التخفيض في تعريفة التأجير السنوي للمجموعة الرقمية الأولى (BPN) لربط الهاتف الجوال والقار بـ 5% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و بـ 10% بالنسبة لشركة "أورونج تونس".
- التخفيض في تعريفة إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف القار بالنسبة لـ "اتصالات تونس" بـ 2,8% للعبور البسيط و 20% للعبور المزدوج.
- التخفيض على مرحلتين في تعريفة إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف الجوال لتحقّق في الإجمالي تخفيضاً قدره 50% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و 52% بالنسبة لشركة "أورونج تونس".



- التخفيض في تعريفة إنهاء الإرسالات القصيرة بشبكة الهاتف الجوال بـ 35% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و 46% بالنسبة لشركة "أورونج تونس".
- التخفيض في تعريفة إنهاء الإرسالات متعددة الوسائل بشبكة الهاتف الجوال بـ 6,25% بالنسبة لـ "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و 6,82% بالنسبة لشركة "أورونج تونس".
- التخفيض في تعريفة الكراء السنوي للمتر مربع لفضاء التموضع المادي المشترك بنسبة 25% لـ "اتصالات تونس".
- التخفيض في تعريفات الكراء السنوي لوصلات الربط البيني ذات سعة 2 ميجابايت والتي لا يزيد طولها عن 50 كلم في جزأيها الثابت والمتحير بـ 5% بالنسبة لـ "اتصالات تونس".
- التخفيض في تعريفة الكراء السنوي لحاملات الهوائيات بـ 5% بالنسبة لشركة "تونيزيانا".
- التخفيض في تعريفات الكراء السنوي للوصلات المؤجرة ذات سعة 2 ميجابايت في جزأيها الثابت والمتحير بـ 5% بالنسبة لـ "اتصالات تونس".
- التخفيض في تعريفات الكراء السنوي للوصلات المؤجرة ذات سعة 34 ميجابايت في جزأيها الثابت والمتحير بـ 10% بالنسبة لـ "اتصالات تونس".
- التخفيض في تعريفات الكراء السنوي للوصلات المؤجرة ذات سعة 155 ميجابايت في جزئها الثابت بـ 13% وفي جزئها المتحير بـ 20% بالنسبة لـ "اتصالات تونس".

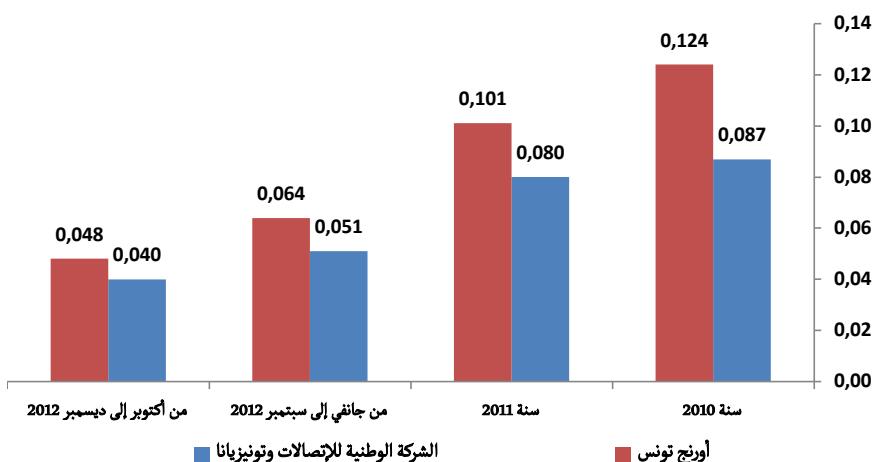
كما أحدثت الهيئة الوطنية للاتصالات تعريفات خاصة بالخدمات الجديدة التي وقع إدراجها في العرض التقني و التعريفي لـ "اتصالات تونس" لسنة 2012 و تمثل هذه التعريفات أساسا في:

- تعريفة موحدة للنفاذ للوصلات المؤجرة ذات السعات العالية STM4 و STM16 و STM64 و GE.
- تقدر بـ 13 دينار دون اعتبار الأداء.
- تعريفات الكراء السنوي للوصلات المؤجرة ذات السعات العالية التي تنقسم الى جزأيين ثابت ومتغير وتحتفل حسب سعة الوصلة و طولها.
- تعريفة التموضع المشترك الخاصة بالكابل البحري والتي تقدر بـ 4500 دينار دون اعتبار الأداءات للمتر المربع الواحد.
- تعريفات النفاذ إلى المحطة الأرضية لإزاله الكابل المكونة من جزأيين: معاليم الإقامة والتي تدفع مرة واحدة والمعاليم الشهرية. و تختلف هذه التعريفات حسب سعة الوصلة (من STM1 إلى STM64).

و يعتبر التخفيض الذي أقرته الهيئة الوطنية للاتصالات فيما يتعلق بتعريفات إنهاء المكالمات على شبكة الهاتف الجوال من أهم التخفيفات التي شهدتها العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لسنة 2012. حيث أن هذا التخفيض الهمام لسنة 2012 والذي يضاف إلى سلسلة من التخفيفات تقدر بحوالي 8% سنويا والتي كان لها تأثير مباشر على تعريفات التفصيل. إذ تمثل تعريفات إنهاء

المكالمات في شبكات الهاتف الجوال عنصرا أساسيا وجزءا معتبرا من التكلفة الجملية للمكالمات المجرأة بين الشبكات ويصنف ضمن التكاليف التي لا تخضع لإرادة المشغل مصدر المكالمة ولا يمكن له في أي حال من الأحوال التحكم فيها والضغط على مستواها (*Coûts exogènes*) وهو ما يفسّر تأثيرها المباشر على تعريفات التفصيل للمكالمات المجرأة بين الشبكات.

كما أن الدراسة التي أجرتها الهيئة الوطنية للاتصالات في شهر فيفري 2012 أثبتت أن المستوى المرتفع لتعريفات التفصيل للمكالمات المجرأة خارج الشبكة والتبعاد الواضح بينه وبين مستوى تعريفات التفصيل للمكالمات المجرأة داخل الشبكة يعود أساسا إلى المستوى المرتفع لتعريفات إنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال في تونس وعدم توجّهه نحو الكلفة الفعلية وهو ما أكدته نتائج عملية التدقيق. وفيما يلي رسم بياني لتطور تعريفات إنهاء المكالمات في شبكات الهاتف الجوال منذ سنة 2010.



الرسم البياني عدد 13 : تطور تعريفات إنهاء المكالمات في شبكة الهاتف الجوال
(بالدينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات)

وكان لقرارات التخفيض في تعريفات إنهاء المكالمات على سبيل الخصوص الأثر الإيجابي على تطوير السوق وتحديدا تعريفات المكالمات بالنسبة للمستهلكين حيث تطورت عدة عروض تجارية تستهدف المشتركين الراغبين في إجراء كل المكالمات الوطنية بنفس التسعيرة بصرف النظر عن الشبكة الهاتفية الموجهة إليها المكالمة. وتأمل الهيئة الوطنية للاتصالات أن تتدعم المنافسة بين المشغلين أكثر فأكثر لتجاوز التجاذبات حول الأسعار وتتركّز حول الخدمات ونوعيتها وجودتها وخاصة الخدمات المجددة.



3.2. تقسيم الحلقة المحلية

تميّزت سنة 2012، في ما يتعلّق ب التقسيم الحلقة المحلية، بمواصلة فريق العمل القار المحدث بمقتضى قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 70 بتاريخ 25 ماي 2010 أشغاله المتعلّقة بوضع هذه الخدمة حيز التنفيذ والتي توجّت بـ:

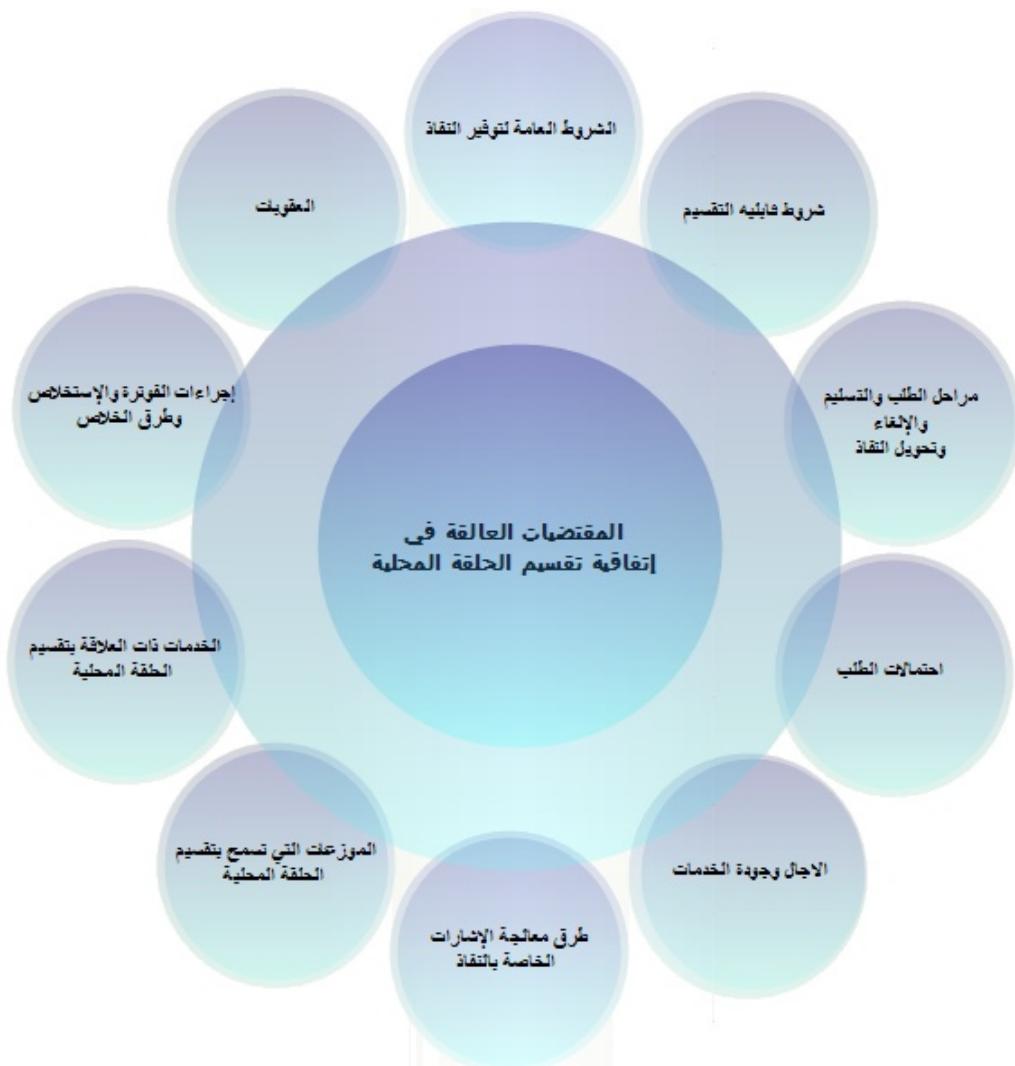
على مستوى المرحلة التجريبية :

تمّ تفعيل التقسيم الكلي للحلقة المحلية بالنسبة لأول خط تجاري مرتبط بموقع "سكة" لـ "اتصالات تونس" في بداية سنة 2012 طبقاً للعقد المبرم سنة 2011 بين كلّ من "اتصالات تونس" و "أورونج تونس".

على مستوى الاتفاقية العامة :

صادقت الهيئة الوطنية للاتصالات بمقتضى قرارها عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 على نموذج اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية بين كلّ من "اتصالات تونس" و "أورونج تونس" وذلك على إثر المطلب الوارد من طرف شركة "أورونج تونس" الذي التمست من خلاله من الهيئة اتخاذ قرار نهائي طبقاً لأحكام الفصل 38 مكرر من مجلة الاتصالات في مقتضيات هذه الاتفاقية التي لم تتوصّل فيها إلى اتفاق مع "اتصالات تونس" بالرغم من انعقاد عدة اجتماعات عمل لمناقشتها.

وبيّن الرسم البياني الموالي أهمّ محاور مقتضيات اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية التي طلبت "أورونج تونس" من الهيئة الوطنية للاتصالات التدخل لاتخاذ قرار نهائي فيها.



الرسم البياني عدد 14 : أهم محاور المقتضيات العاملة في اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية

ولاتخاذ قرار نهائي في هذه المقتضيات، عيّنت الهيئة الوطنية للاتصالات مكتب دراسات مختص للاستعانة بتجربته الدوليّة في هذا المجال. واعتماداً على نتائج الدراسة التي قام بها هذا المكتب، أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 المتعلّق باعتماد اتفاقية تقسيم الحلقة المحليّة.



ومن أهم القرارات التي اتخذتها الهيئة في هذا الإطار:

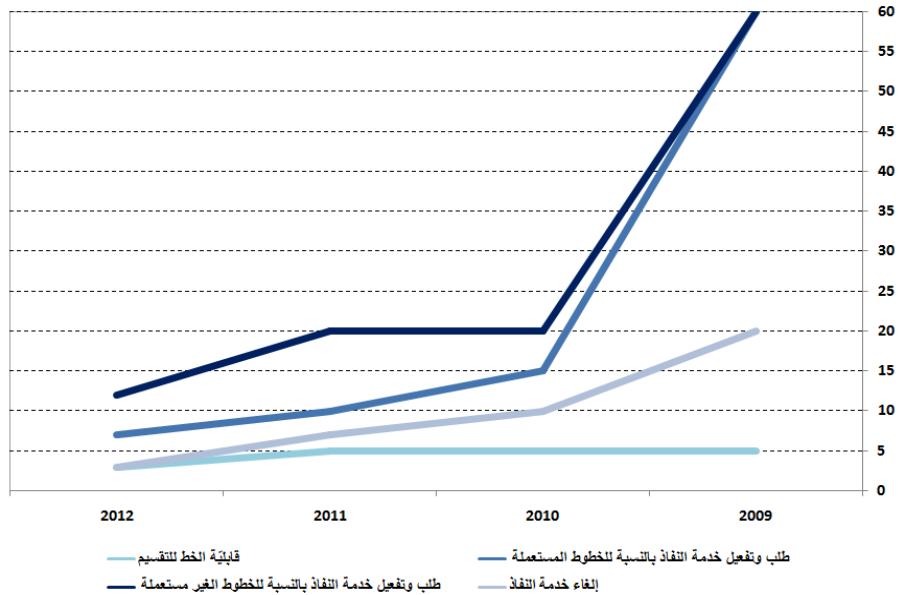
- فتح كافة الموزعات التي تسمح بتقسيم الحلقـة المحلية،
- عدم اعتبار الدفعـات المعلقة شرطاً من شروط قابلية التقسيـم،
- إضافة إمكانية التمـوّقـع المشـترك عن بعد،
- الاقتـصار في السنة الأولى من تفعـيل اتفـاقـيـة تقـسيـمـ الحـلـقـةـ المـلـحـيـةـ عـلـىـ الـطـلـبـاتـ الفـرـديـةـ لـلـتـمـكـنـ مـنـ اختـبارـ نـظـامـ تـبـادـلـ المـعـلـومـاتـ،
- تحـدـيدـ الأـجـالـ المـتـعـلـقـةـ بـتـقـسيـمـ الحـلـقـةـ المـلـحـيـةـ كـمـاـ يـليـ:

الخدمة	الأجال المحددة بمقتضى قرار الهيئة عدد 66
قابلية الخط للتقسيـم	<ul style="list-style-type: none">● 3 أيام عمل في صورة عدم توفر المعلومـة● حالياً إذا كانت المعلومـة متوفـرة
طلب وتفعـيل خـدمـةـ النـفـاذـ	<ul style="list-style-type: none">● 7 أيام عمل بالنسبة للخطوط المستعملـة● 12 يوم عمل بالنسبة للخطوط الغير مستعملـة
التحويل	7 أيام عمل
إلغـاءـ خـدمـةـ النـفـاذـ	3 أيام عمل
معالـجةـ حـادـثـ عـرـضـيـ	7 أيام عمل

الجدول عدد 6 : الأجال العملية لتقسيـمـ الحـلـقـةـ المـلـحـيـةـ بـمـقـضـىـ

قرارـ الهيئةـ عـدـدـ 66ـ القـاضـيـ باـعـتمـادـ اـتـفـاقـيـةـ تقـسيـمـ الحـلـقـةـ المـلـحـيـةـ

وهو ما يـمـثلـ تـخـفيـضاـ هـامـاـ فيـ الأـجـالـ العـلـمـيـةـ مـقـارـنةـ بـالـسـنـوـاتـ الـفـارـطـةـ كـمـاـ هـوـ مـبـينـ بـالـرـسـمـ الـبـيـانـيـ التـالـيـ.



الرسم البياني عدد 15 : الآجال العملية لتقسيم الحلقة المحلية خلال الفترة 2009 - 2012

أما فيما يتعلق بتعريفات تقسيم الحلقة المحلية، فقد قامت الهيئة الوطنية للاتصالات في إطار مصادقتها على العرض التقني والتعريفي لتقسيم الحلقة المحلية لسنة 2012 بالتخفيض في التعريفة الشهرية لخدمة التقسيم الجزئي للحلقة المحلية من 6,900 دينار دون اعتبار الأداءات سنة 2011 إلى 5,900 دينار دون اعتبار الأداءات سنة 2012 وهو ما يواكب نسبة تخفيض تقدر بـ 14%， مع المحافظة على بقية التعريفات الواردة بالعرض. واعتمدت الهيئة في ذلك على:

- المقارنات الدولية المحيّنة وأفضل الممارسات المعتمدة على الصعيد الدولي،
- الأخذ بعين الاعتبار لإمكانية المشغل المنتفع بعرض تقسيم الحلقة المحلية من تسويق عروض في سوق الانترنت مماثلة للعرض المقدمة من طرف "اتصالات تونس"،
- نتائج أول دراسة للتدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لسنة 2010.



4.2 التصرف في موارد الترقيم والرموز المتعلقة باستغلال الشبكات وتلك الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية والعنونة

الترقيم

شهدت سنة 2012 صدور قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012 المنقح للقرار المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 المتعلق بالصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة. وقد تضمن القرار الجديد التغييرات التالية :

- التصريح على أنّ الهيئة الوطنية للاتصالات تضبط شروط وإجراءات إسناد الرموز المتعلقة بتعريف شبكات الاتصالات والرموز الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية.
- تخصيص المجال الفرعي "81" ، المكون من مليون رقم، لتوفير خدمات الأرقام الموحدة وخدمات الندوات والمحاورات عن بعد وذلك إضافة إلى خدمات مراكز النداء. وتمّ وبالتالي ادخال المجال الفرعي "83" لاستعمالات مستقبلية.
- تغيير المجال الفرعي المخصص لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة من "87" إلى "85" مع تحديد طول الأرقام ب 5 أعداد عوضا عن 6 وذلك استجابة لطلب أهل المهنة.

A. موارد الترقيم المخصصة للهاتف الرقمي الجوال :

خلال سنة 2012، أُسننت الهيئة الوطنية للاتصالات 700 ألف رقم لفائدة "اتصالات تونس" و 500 ألف رقم لفائدة "تونيزيانا" من مجموعة المليون رقم المكونة للمؤشر "29" المحجوزة لفائدها في 2011. كما أُسننت 410 آلف رقم لفائدة "أورونج تونس". وبذلك ارتفع العدد الجملي لأرقام الهاتف الرقمي الجوال المسندة من 24,240 مليون رقم سنة 2011 إلى 25,850 مليون رقم سنة 2012 موزعة كما يلي: 11,540 مليون رقم لفائدة "اتصالات تونس" و 9,5 مليون رقم لفائدة "تونيزيانا" و 4,81 مليون رقم لفائدة "أورونج تونس". ويلخص الجدول الموجي التطور السنوي للعدد الجملي لأرقام الهاتف الرقمي الجوال المسندة.



عدد أرقام الهاتف الجوال المسندة إلى غاية موعد ديسمبر 2012 بعشرات الآلاف												المجال الفرعى	المشئق
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002			
		-	-	190	-	-	-	-	-	75	98		
									8	92	97		
							50	50	-	-	96		
						50	50	-	-	-	95		
					100	-	-	-	-	-	94		
				100	-	-	-	-	-	-	99		
			100	-	-	-	-	-	-	-	93		
			100	-	-	-	-	-	-	-	92		
		100	-	-	-	-	-	-	-	-	40		
10	-	90	-	-	-	-	-	-	-	-	41		
		100	-	-	-	-	-	-	-	-	91		
60	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	42		
1154	1084	1084	894	794	575	575	375	325	225	167	الجملة		
									100	22			
							100	-	-	-	21		
						100	-	-	-	-	20		
					70	30	-	-	-	-	23		
				50	50	-	-	-	-	-	24		
			100	-	-	-	-	-	-	-	25		
		50	50	-	-	-	-	-	-	-	26		
		100	-	-	-	-	-	-	-	-	27		
	50	50	-	-	-	-	-	-	-	-	28		
50	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29		
950	900	850	650	600	500	450	330	200	100	100	الجملة		
		100									50		
10	20	10									51		
		100									55		
11	-	10									58		
	100	-									52		
	100	-									53		
20	-	-									54		
481	440	220									الجملة		
2585	2424	2154	1544	1394	1075	1025	705	525	325	267	الجملة		

الجدول عدد 7: التطور السنوي للعدد الجملي لأرقام الهاتف الجوال المسندة لـ"اتصالات تونس" و "تونزيانا" و "أورونج تونس"

بـ. موارد الترقيم المخصصة للهاتف القار :

خلال سنة 2012، أُسندت الهيئة الوطنية للاتصالات لفائدة "اتصالات تونس" 20 ألف رقم ولفائدة "أورونج تونس" 100 ألف رقم. كما أُسندت 500 ألف رقم لفائدة "تونيزيانا" لتسويق خدمات الهاتف القار والأنترنات ذات السعة العالية بعد حصولها على الإجازة، وبذلك ارتفع العدد الجملي لأرقام الهاتف القار المسندة من 4,690 مليون رقم سنة 2011 إلى 5,310 مليون رقم سنة 2012 موزّعة كما يلي: 4,380 مليون رقم لفائدة "اتصالات تونس" و430 ألف رقم لفائدة "أورونج تونس" و500 ألف رقم لفائدة "تونيزيانا". ويلخّص الجدول التالي العدد الجملي لأرقام الهاتف القار المسندة إلى غاية موافى ديسمبر 2012.

المشغّل	المجال الفرعي	عدد أرقام الهاتف القار المسندة إلى موافى ديسمبر 2012 بعشرات الآلاف
"اتصالات تونس"	71	88
	72	44
	73	58
	74	41
	75	52
	76	25
	77	24
	78	38
	79	34
	70	34
الجملة		438
"أورونج تونس"	31	41
	30	1
	32	1
الجملة		43
"تونيزيانا"	36	50
	الجملة	50
الجملة		531

الجدول عدد 8: إجمالي أرقام الهاتف القار المسندة إلى "اتصالات تونس" و "تونيزيانا" و "أورونج تونس" إلى موافى ديسمبر 2012



ت. موارد الترقيم المخصصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الأنترنات :

خلال سنة 2012، أسننت الهيئة الوطنية للاتصالات الأرقام "1070" و "1240" و "1266" لفائدة "اتصالات تونس". كما ألغت إسناد 5 أرقام من المجال الفرعي "16" ("1673" و "1674" و "1676" و "1677" و "1678") لفائدة الوكالة التونسية للأنترنات والرقمين "1638" و "1688" لفائدة مزود خدمات الأنترنات "Hexabyte" والرقم "1830" لفائدة وزارة التعليم العالي وذلك بناء على طلب أصحاب هذه الموارد.

وتواصل الهيئة تذكير مزودي خدمات الأنترنات المستغلين لأرقام من المجال الفرعي "16" والمصالح الوزارية والمؤسسات العمومية المستغلين لأرقام من المجال الفرعي "18" بتقديم مطالب لإسنادهم الموارد التي يستعملونها وإلى تحمل المعاليم السنوية المستوجبة.

ويلخص الجدول الموالي إجمالي الأرقام المسندة المخصصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الأنترنات إلى غاية موفي ديسمبر 2012.

إجمالي الأرقام المسندة عند موفي ديسمبر 2012					المجال الفرعى
مزودي الخدمات	"أورونج تونس"	"تونيزيانا"	"اتصالات تونس"	الخدمة	
	01	01	23	أرقام مخصصة للاستعمالات الداخلية لكل شبكة وللتجارب التقنية بين الشبكات	10XX
	07	07	14	أرقام الخدمات المجانية المرتبطة باستغلال الشبكات	11XX
	-	03	10	أرقام خدمات الإرشاد	12XX
7	-	-	01	أرقام خدمات الأنترنات والخدمات التليماتيكية غير السمعية	16XX
	-	04	07	أرقام خدمات تحويل النداءات والبرقيات	17XX
27	-	-	-	أرقام المصلحة العامة المجانية	18XX

الجدول عدد 9: إجمالي الأرقام المسندة المخصصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الأنترنات إلى غاية موفي ديسمبر 2012



ثـ. موارد الترقيم المخصصة لخدمات الشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات :

• أرقام المجال الفرعي "81" :

أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات 13 رقماً من المجال الفرعي "81" لفائدة 10 مراكز نداء محلية لي高出 العدد الجملي للأرقام المسندة من 20 رقماً سنة 2011 إلى 33 رقماً سنة 2012 والعدد الجملي لمراكز النداء المحلية من 14 مركزاً سنة 2011 إلى 23 مركزاً سنة 2012.

• أرقام المجال الفرعي "85" المخصصة لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال:

أدخل قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012 المنقح لقرار وزير تكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 المتعلق بالصادقة على المخطط الوطني للترقيم تغييرات على هيكلة بعض الموارد الترقمية منها تلك المخصصة لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال حيث أصبح المجال الفرعي المخصص لهذه الخدمات "85" عوضاً عن "87" وأصبح طول هذه الأرقام 5 عوضاً عن 6. وأمهل الفصل 20 من هذا القرار فترة ستة (06) أشهر للمستغلين لأرقام غير مطابقة للمخطط الجديد قصد تسوية وضعياتهم إبتداءً من تاريخ صدور القرار. وبناءً على ذلك، قامت الهيئة بمراسلة جميع مزودي خدمات الـ "SMS+" لدعوتهم لتسوية وضعياتهم قبل موعد جانفي 2013 وإعلامهم بالإجراءات التالية:

- تخصيص الـ 200 رقم المكونة للمؤشرات "858XX" و "859XX" لتوفير خدمات "الألعاب" الخاضعة للأداء على رقم المعاملات بنسبة 30% طبقاً للأمر عدد 2508 لسنة 2009 المؤرخ في 03 سبتمبر 2009.

- تخصيص بقية الأرقام (800 رقم) للخدمات الأخرى.

- إعتماد الهيئة لطريقة "Premier venu premier servi" في اسناد هذه الموارد.

- تمكين مزودي خدمات الـ "SMS+" منمواصلة استعمال الأرقام القديمة إلى موعد شهر جانفي 2013 وذلك لضمان استمرارية الخدمات وعدم خسارة الحرفاء بسبب تعوّدهم على الأرقام القديمة في انتظار أن تتمر حملة التعريف بالأرقام الجديدة.

- إلزام مزودي خدمات الـ "SMS+" بإعلام المستعملين بتعریف الخدمة بصفة واضحة ترافق رقم الخدمة في جميع عمليات الإشهار وذلك حرصاً على حماية المستهلك وإعطائه رؤية مسبقة لمختلف التعريفات.



وإلى غاية 31 ديسمبر 2012، لا يزال 66 رقماً من المجال الفرعي "87" مستغلاً من قبل 31 مزود لخدمات الـ "SMS+" مما قد يستوجب تمديد الأجل المنوح لأصحاب هذه الأرقام لتسوية وضعياتهم طبقاً للمخطط الوطني للترقيم الجديد.

- **أرقام المجال الفرعي "88" المخصصة لتوفير خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة من النوع السمعي:**

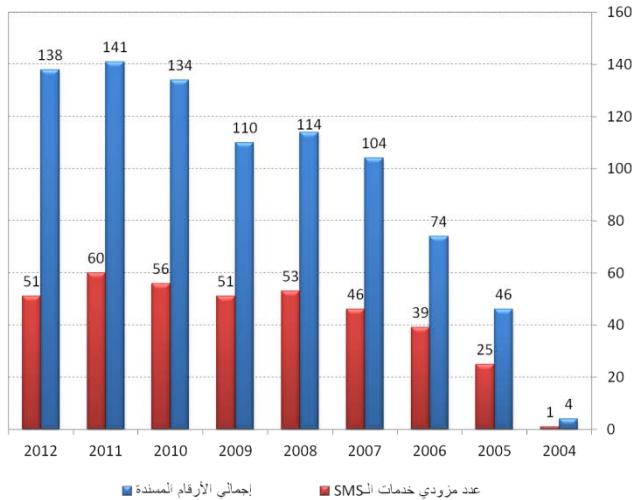
خلال سنة 2012، أُسندت الهيئة رقماً وحيداً لفائدة دار الأنوار للنشر والتوزيع والصحافة والإعلان ليترتفع العدد الجملي للأرقام المسندة عند موفي سنة 2012 إلى 65 رقماً لفائدة 23 مزود لخدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة من النوع السمعي.

ويلخص الجدول الموجي إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفي ديسمبر 2012 بالنسبة لخدمات الشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات.

المجال الفرعي	الخدمة	إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفي ديسمبر 2012				
		مزودي الخدمات	"تونيزيانا"	"أورونج تونس"	"اتصالات تونس"	-
80	أرقام النداءات الحرة	-	-	10000		
81	أرقام مراكز النداء	-	-	-		
82	أرقام خدمات التكاليف المشتركة	-	-	10000		
87	أرقام خدمات الإتصالات بإعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال	126	02	05	05	
88	أرقام الخدمات ذات القيمة المضافة من النوع السمعي	64	01	-	-	

الجدول عدد 10: إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفي ديسمبر 2012

ويبيّن الرسم البياني الموجي تطور عدد الأرقام المسندة لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال وعدد مزودي هذه الخدمات إلى موفي ديسمبر 2012.



الرسم البياني عدد 16: تطور عدد الأرقام المسندة ل توفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال وعدد مزودي هذه الخدمات

في مجال الرموز المتعلقة باستغلال الشبكات وتلك الخاصة بنقاط التسويير الوطنية والدولية

خلال سنة 2012، أSENTت الهيئة لـ "اتصالات تونس" 755 رمزا خاصاً بنقاط التسويير الوطنية ولـ "أورونج تونس" رمزين خاصين بنقاط التسويير الدولية و8 رموز خاصة بنقاط التسويير الوطنية.

العنونة

على مستوى العنونة، تميزت سنة 2012 بإصدار الإطار القانوني المتعلق بالمجال الوطني المعرّب "تونس" والذي يشمل ميثاق العنونة الخاص بالمجال "تونس" إضافة إلى النصوص الترتيبية ذات العلاقة فضلا عن إجراءات فض النزاعات المتعلقة بالمجالين الوطنيين "tn" و "تونس". وقد تم إصدار ميثاق العنونة الذي يضبط شروط وإجراءات تسجيل أسماء المجالات ضمن المجال المعرّب "تونس" بمقتضى قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 12 الصادر بتاريخ 16 فيفري 2012. كما نصّ هذا الميثاق على وجود ثلاثة مراحل خاصة بتسجيل أسماء المجالات "تونس" كما يلي:

- **المرحلة الإنتحالية الأولى :** من غرة مارس إلى غاية 31 ماي 2012. وقد اقتصر تسجيل أسماء المجالات المعرّبة خلال هذه الفترة على هيئات الدولة والجهات الحكومية على أن توجه مطالب الحصول على اسم مجال معرّب مباشرة إلى الوكالة التونسية للأنترنات.

- **المرحلة الإنتحالية الثانية:** من غرة جوان إلى غاية 28 سبتمبر 2012 وقد أتيحت خلال هذه الفترة إمكانية تسجيل أسماء المجالات المعرّبة لأصحاب العلامات التجارية المسجلة باللغة العربية بتونس عبر مكاتب التسجيل الرسميين.



- مرحلة الفتح الكلي: انطلقت من غرة أكتوبر 2012 وتميزت بإتاحة إمكانية تسجيل اسم مجال معرّب لأي شخص طبيعي أو معنوي عبر مكاتب التسجيل الرسميين ووفقاً لأحكام ميثاق العنونة الخاص بال المجال المعرّب "تونس".

وعومما، يهدف توفير إمكانية تسجيل أسماء المجالات ضمن المجال المعرّب "تونس" خاصة إلى التشجيع على خلق المحتوى باللغة العربية وإلى المساهمة في نشر المحتوى المحلي العربي على الصعيد الدولي.

وفي نفس الإطار، تم تقييم الإطار القانوني الخاص بأسماء مجالات الأنترنات وخاصة قرار وزير تكنولوجيات الاتصال المتعلق بالصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 وذلك لجعله يشمل المجال الوطني المعرّب "تونس". وقد تجسد ذلك بصدور قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012 القاضي بتقييم القرار المتعلق بالصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة المؤرخ في 2 ديسمبر 2009. وعلى إثر ذلك تم تقييم الاتفاقيات التي تجمع بين الهيئة الوطنية للاتصالات وهيكل السجل ومكاتب التسجيل من جهة وهيكل السجل من جهة أخرى لإدراج المجال المعرّب "تونس".

ومن ناحية أخرى، وطبقاً لماهاها المرتبطة بتحديد الإجراءات البديلة الخاصة بفض النزاعات المتعلقة بأسماء مجالات الأنترنات، قامت الهيئة الوطنية للاتصالات بتوفير إمكانية اللجوء إلى التحكيم في حالة نزاع حول اسم أو مجموعة أسماء مجالات "تونس" أو ".tn" وهي وسيلة سهلة وسريعة مقارنة بإجراءات التقاضي العادي وذلك بإصدار نظام التحكيم الخاص بفض النزاعات المتعلقة بأسماء مجالات الأنترنات بمقتضى القرار عدد 40 بتاريخ 24 ماي 2012.

ويتضمن نظام التحكيم كل التفاصيل الخاصة بالإجراءات البديلة لفض النزاعات المتعلقة بأسماء المجالات عن طريق التحكيم وذلك انطلاقاً من تقديم الدعوى إلى حدود التصريح بقرار التحكيم بما في ذلك الآجال وكيفية اختيار المحكمين إضافة إلى الأعباء المالية الناجمة عن طلب التحكيم.

أما فيما يخص المحكمين، فقد أفرز إعلانان للتعبير عن الرغبة أعلنت عنهما الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 جانفي و24 ماي 2012 عن اختيار ستة محكمين من خلال معايير موضوعية وشفافية تأخذ بعين الاعتبار خاصة مقياس الخبرة في مجال أسماء مجالات الأنترنات وقوانين الملكية الفكرية. وقد تم نشر أسماء هؤلاء المحكمين على موقع الواب الخاص بالهيئة الوطنية للاتصالات.

وقد رافق ذلك تقييم ميثاق العنونة الخاصة بالمجال ".tn". للتصيص على الإجراءات البديلة لفض النزاعات المتعلقة بأسماء المجالات وصدرت النسخة الجديدة بمقتضى القرار عدد 41 المؤرخ في 24 ماي 2012.



وبلغ عدد أسماء المجالات "تونس" 480 مع موفى سنة 2012 في حين بلغ هذا العدد 17192 بالنسبة لأسماء المجالات ".tn". كما يبيّن ذلك الرسم البياني الموجي.



الرسم البياني عدد 17: تطور عدد أسماء مجالات الأنترنت المسجلة ضمن المجال ".tn". إلى موفى سنة 2012

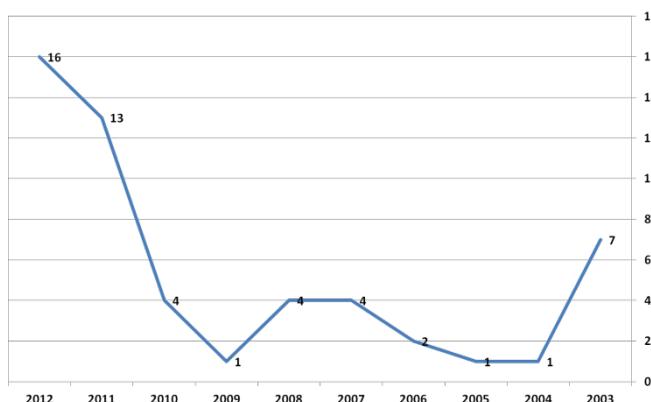
3. في مجال فض النزاعات

تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات مهمة فصل النزاعات التي تنشأ بين المشغلين والمزودين وفقاً لاختصاصها وللإجراءات المنصوص عليها بمجلة الاتصالات. وقبل التطرق إلى نشاط الهيئة في هذا المجال خلال سنة 2012 باستعراض القضايا المنشورة والمفصولة، سيتم تقديم بعض المؤشرات المتعلقة بتطور النشاط القضائي للهيئة خلال هذه السنة.

تطور النشاط القضائي للهيئة :

أ. تطور عدد القضايا المنشورة:

تميزت سنة 2012 بتطور عدد القضايا المرفوعة أمام الهيئة الوطنية للاتصالات بنسبة نمو تقدر بـ 23% مقارنة بسنة 2011، حيث تم تسجيل 16 قضية بكتابية الهيئة مثلاً يتضح من الرسم البياني التالي.



الرسم البياني عدد 18: تطور عدد القضايا المسجلة

ويجد هذا التطور تفسيره في عدة أسباب من أهمها:

- توسيع مجال الاختصاص الحكمي للهيئة بمقتضى تنقيح مجلة الاتصالات سنة 2008 بالقانون عدد 01 المؤرخ في 08 جانفي 2008 ليضيف خدمتي التموقع المشترك المادي وتقسيم الحلقة المحلية و خدمات الاتصالات إلى قائمة الموارد التي تدخل تحت أنظار الهيئة في مادة النزاعات بعدهما كانت مقتصرة على الربط البيني والاستعمال المشترك للبنية التحتية فحسب



وتمكن مزودي خدمات الانترنت وهيئات المستهلكين القائمة بصفة قانونية من التظلم مباشرة أمام الهيئة.

- احتدام المنافسة بين المشغلين ومزودي خدمات الاتصالات بعد استكمال مراحل تحرير خدمات الاتصالات ودخول المشغل الثالث "أورونج تونس" إلى السوق بالإضافة إلى منح شركتي "اتصالات تونس" و"تونيزيانا" إجازتين لتوفير خدمة الهاتف الجوال من الجيل الثالث وهو ما رفع من نسق التفاف بين المشغلين ودفعهم إلى تطوير استراتيجياتهم التجارية وتتوسيع عروضهم وابتكار خدمات مجدهدة سعيا لنيل حصة هامة من السوق، الأمر الذي ترتب عنه ظهور وتنامي سلوكيات وممارسات لا مشروعة أصبحت تشكل مصدرا هاما للتزازع والتخالص بين المشغلين .

ب. تطور عدد القضايا المفصلة :

بالتوازي مع ارتقاء و Tingement تسجيل القضايا أمام الهيئة، شهد عدد القضايا المفصلة خلال سنة 2012 تطولا هاما قياسا بالسنوات الماضية حيث تم تسجيل نسبة نمو سنة 2012 تقدر بحوالي 28% مقارنة بسنة 2011 وب حوالي 80% مقارنة بسنة 2010 مثلما يتضح من الجدول المولى.

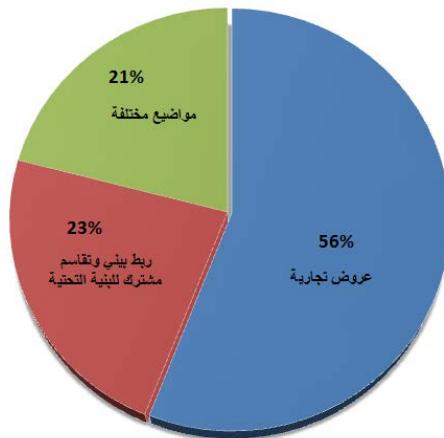
السنة	عدد القضايا المفصلة
2012	09
2011	07
2010	05
2009	03
2008	04
2007	03
2006	01
2005	02
2004	05
2003	0

الجدول عدد 11: تطور عدد القضايا المفصلة

ويستنتج مما سبق أن الهيئة فصلت 74% من القضايا منذ إحداثها إلى غاية سنة 2012 حيث تم فصل 39 قضية من العدد الإجمالي للقضايا المسجلة والبالغ 53 قضية.

ت. توزُّع الدعاوى حسب الموضوع:

تحتل العروض التجارية للاتصالات مركز الصدارة في القضايا المرفوعة أمام الهيئة مستأثرة بالنصيب الأكبر من الدعاوى المقدمة من طرف المشغلين ومزودي خدمات الانترنت، حيث بلغ العدد الجملي للقضايا المتعلقة بالعروض التجارية للاتصالات سواء الترويجية أو القاردة منذ سنة 2003 إلى موعد سنة 2012، 30 قضية أي ما يعادل 56% من إجمالي عدد القضايا المرفوعة أمام الهيئة حتى موعد سنة 2012.



الرسم البياني عدد 19 : توزع القضايا المرفوعة أمام الهيئة منذ سنة 2003 إلى موقي سنة 2008 حسب الموضوع

ث. الطعن في قرارات الهيئة في مادة النزاعات :

حدّدت مجلة الاتصالات آليات الطعن في قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات ولاسيما تلك الصادرة عند فض النزاعات. وطبقاً لأحكام الفصل 75 من هذه المجلة، يمكن الطعن بالاستئناف في قرارات الهيئة أمام محكمة الاستئناف بتونس.

وتجدر الاشارة إلى أنّ الهيئة لم تسجل منذ إحداثها إلا استئناف قرار واحد في مادة النزاعات من جملة 39 قرار وهو القرار الصادر في القضية عدد 20. وهو ما يعكس ثقة المتداعين في قرارات الهيئة باعتبارها هيئة تعديلية مختصة والهيكل الأكثـر إلـيـاماً بالـجـوانـبـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـقـانـوـنـيـةـ وـالـفـنـيـةـ الـتـيـ يمكنـ أنـ تـطـرـحـهـاـ الـخـلـافـاتـ وـالـنزـاعـاتـ بـيـنـ الـمـشـغـلـيـنـ وـمـزـودـيـ الـخـدـمـاتـ بـمـنـاسـبـةـ مـارـسـتـهـمـ فـيـ مـجـالـ الـاتـصالـاتـ.



نشاط الهيئة في مجال فض النزاعات خلال سنة 2012 :

أ. القضايا المفصلة:

القضية عدد 31		
الأطراف	المدعى عليه : شركة "تونيزيانا". المدعي : شركة "أورونج تونس".	موضع الدعوى
المصطلحات المفاسخ	تفيد وقائع القضية تظلم المدعية من الممارسات التي أتتها الشركة المطلوبة والمتمثلة في التفصي من التزاماتها الناشئة عن اتفاقية التقاسم المشترك المبرمة بينهما والعقود الخاصة الملحة بها ومنعها من الولوج إلى الواقع المشتركة لتشغيل معداتها وأجهزتها طالبة إلزام المدعى عليها بتطبيق مقتضيات الاتفاقية الإطارية وتمكينها من النفاذ إلى المحطات القاعدية المشتركة الكائنة بقرفنة تحت رمز "أورونج 03" و"أورونج 05" وبنزرت تحت المرجع "أورونج جبل مرقب 01" وبالنستير تحت المرجع "أورونج بومرداس 06" وبزغوان تحت المرجع "أورونج 06" وبنابل تحت المرجع "اورونج سيدى الجديدى 02".	تفيد وقائع القضية تظلم المدعية من الممارسات التي أتتها الشركة المطلوبة والمتمثلة في التفصي من التزاماتها الناشئة عن اتفاقية التقاسم المشترك المبرمة بينهما والعقود الخاصة الملحة بها ومنعها من الولوج إلى الواقع المشتركة لتشغيل معداتها وأجهزتها طالبة إلزام المدعى عليها بتطبيق مقتضيات الاتفاقية الإطارية وتمكينها من النفاذ إلى المحطات القاعدية المشتركة الكائنة بقرفنة تحت رمز "أورونج 03" و"أورونج 05" وبنزرت تحت المرجع "أورونج جبل مرقب 01" وبالنستير تحت المرجع "أورونج بومرداس 06" وبزغوان تحت المرجع "أورونج 06" وبنابل تحت المرجع "اورونج سيدى الجديدى 02".
الاشكالية القانونية	هل يجوز للمدعى عليها نقض التزاماتها التعاقدية الناشئة عن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالاستعمال المشترك للبنية التحتية بحججة عدم التزام المدعية بمقتضيات اتفاق مستقل عن الاتفاقية المذكورة ؟	التقاسم المشترك للبنية التحتية بين المشغلين – اتفاقية إطارية- العقود الخاصة بالواقع المشتركة – تفصي من الالتزامات.
المبادئ	- تضيّط الاتفاقية الإطارية للتقاسم المادي المشترك شروط وإجراءات التقاسم المشترك للبنية التحتية والنفاذ إلى الواقع المشترك والطرق والراحل المتبعة لذلك، مما يتعمّن اعتبارها المرجع الأساسي لتنفيذ الالتزامات المحمولة على الطرفين في هذا المجال . - يتربّع عن إمضاء العقود الخاصة بين الطرفين في خصوص كل موقع من الواقع والمحطات القاعدية المشتركة حق الولوج والنفاذ إلى تلك الواقع والمحطات. - إنّ صدّي شركة "تونيزيانا" لشركة "أورونج تونس" ومنعها من الولوج إلى الواقع التي أمضت عقوداً خاصة في شأنها وعدم اتمامها للإجراءات والأجال المتفق عليها بالاتفاقية الإطارية بحججة عدم تفيذ اتفاق آخر مستقل عن مضامون الاتفاقية المذكورة يعدّ من قبيل التصرفات غير المشروعة ويمثّل تفصيّاً من جانب المدعى عليها للالتزامات المحمولة عليها والناشئة عن أحکام الاتفاقية الإطارية.	- تضيّط الاتفاقية الإطارية للتقاسم المادي المشترك شروط وإجراءات التقاسم المشترك للبنية التحتية والنفاذ إلى الواقع المشترك والطرق والراحل المتبعة لذلك، مما يتعمّن اعتبارها المرجع الأساسي لتنفيذ الالتزامات المحمولة على الطرفين في هذا المجال . - يتربّع عن إمضاء العقود الخاصة بين الطرفين في خصوص كل موقع من الواقع والمحطات القاعدية المشتركة حق الولوج والنفاذ إلى تلك الواقع والمحطات. - إنّ صدّي شركة "تونيزيانا" لشركة "أورونج تونس" ومنعها من الولوج إلى الواقع التي أمضت عقوداً خاصة في شأنها وعدم اتمامها للإجراءات والأجال المتفق عليها بالاتفاقية الإطارية بحججة عدم تفيذ اتفاق آخر مستقل عن مضامون الاتفاقية المذكورة يعدّ من قبيل التصرفات غير المشروعة ويمثّل تفصيّاً من جانب المدعى عليها للالتزامات المحمولة عليها والناشئة عن أحکام الاتفاقية الإطارية.
مآل القضية	1. إلزام "تونيزيانا" بتمكين "أورونج تونس" من النفاذ إلى الواقع التي أبرم في شأنها اتفاقيات خاصة والمتمثلة تحديداً في موقعي "قرفنة" تحت رمز "أورونج 03" و"أورونج 05" وموقع زغوان الحامل للرمز "أورونج 06" وموقع نابل الحامل للرمز NAB 1130. 2. إلزام "تونيزيانا" بإتمام الإجراءات المتفق عليها بين الطرفين لتمكينها من طرف "أورونج تونس" وفق الاتفاقية الإطارية والمتمثلة في موقعي بنزرت تحت رمز جبل مرقب 01 وموقع النستير تحت رمز بومرداس 03. 3. إلزام "تونيزيانا" باحترام الآجال المنصوص عليها بالاتفاقية الإطارية وال المتعلقة بالدراسات الفنية الخاصة بالواقع التي تم التفاوض في شأنها.	1. إلزام "تونيزيانا" بتمكين "أورونج تونس" من النفاذ إلى الواقع التي أبرم في شأنها اتفاقيات خاصة والمتمثلة تحديداً في موقعي "قرفنة" تحت رمز "أورونج 03" و"أورونج 05" وموقع زغوان الحامل للرمز "أورونج 06" وموقع نابل الحامل للرمز NAB 1130. 2. إلزام "تونيزيانا" بإتمام الإجراءات المتفق عليها بين الطرفين لتمكينها من طرف "أورونج تونس" وفق الاتفاقية الإطارية والمتمثلة في موقعي بنزرت تحت رمز جبل مرقب 01 وموقع النستير تحت رمز بومرداس 03. 3. إلزام "تونيزيانا" باحترام الآجال المنصوص عليها بالاتفاقية الإطارية وال المتعلقة بالدراسات الفنية الخاصة بالواقع التي تم التفاوض في شأنها.



القضية عدد 32



القضية عدد 33

الأطراف	المدعية : شركة "تونيزيانا". المدعى عليها : شركة "أورونج تونس".
موضوع الدعوى	تفيد وقائع القضية تظلم العارضة من الممارسات التي أقدمت عليها "أورونج تونس" والمخالفة حسب دعواها للمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية ولقواعد المنافسة المشروعة من خلال ترويج عرض تجاري لفائدة حرفائها أطلقت عليه اسم "الو للكل" يخول للمنتفعين به الاتصال بجميع المشغلين بتعريفة تقدر ب 99 مليم للدقيقة الواحدة وهو ما اعتبرته المدعية بيعا بالخسارة الحق بها أضرارا فادحة في ظل عدم إمكانية توفيرها لعرض مماثل.
المصطلحات المفاتيح	شروط الموافقة على ترويج عرض "الو للكل" - المبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية - قرارات الهيئة المتعلقة بالصادقة على العروض التجارية - منافسة غير مشروعة - توازن السوق .
الأشكالية القانونية	1. هل أن ترويج العرض التجاري "الو للكل" بصفة وقته في مساس بقواعد المنافسة المشروعة؟ 2. ما مدى تقيد "أورونج تونس" عند ترويجها لعرض "الو للكل" بالإطار القانوني والتقطيمي المنظم للعروض التجارية وقرار الهيئة المتعلقة بالصادقة على العرض المذكور؟
المبادئ	- يخضع تسويق العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ إضافة لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 15 الصادر بتاريخ 14 ابريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية لعروض التفصيل. - تتمتع الهيئة الوطنية للاتصالات، بوصفها منظم القطاع، بكامل السلطة التقديرية لتقدير مدى مساس مشاريع العروض التجارية المعروضة عليها بالمنافسة وبموازنات السوق. وفي هذا الإطار يمكن للهيئة منح المشغلين، بصفة استثنائية، إمكانية ترويج بعض العروض التي لا تغطي تعريفاتها كاملا الكافية وذلك لفترة زمنية محددة بهدف إدخال انتعاشه على السوق. - تدرج موافقة الهيئة على تسويق عرض "الو للكل" في إطار إعمال القواعد الاستثنائية التي ينتفع بها جميع المشغلين على حد سواء والتي تتيح في حالات خاصة ترويج بعض العروض بصفة وقته لإنشاش سوق الاتصالات. - علّقت الهيئة موافقتها على تسويق العرض التجاري "الو للكل" على شرطين أساسيين وهما ترويجه لفترة محدودة وعدم تمييز المشتركين به بامتيازات تعريفية خارج المدة المسموح بها، وبالتالي فإن ترويج شركة "أورونج تونس" لعرض "الو للكل" دون التقيد بالشرطين المذكورين يمثل تحويلا غير مشروع لطبيعة العرض من عرض ترويжи محدود المدة إلى عرض دائم ويعد مخالفة واضحة لقرار الهيئة المؤرخ في 05 أكتوبر 2011، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد "أورونج تونس" طبقا لما جاء



في أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

1. إقرار قيام "أورونج تونس" بمخالفة قرار الهيئة الوطنية للاتصالات المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 والمتصل بضبط شروط العرض التجاري "الو للكل".
2. التبيه على المدعى عليها بضرورة وضع حد لتلك الممارسات غير المشروعة واحترام قرارات الهيئة المتعلقة بتنظيم العروض التجارية.
3. عدم سماع الدعوى فيما زاد على ذلك.

مآل القضية



القضية عدد 34

<p>المدعى عليه : شركة "اتصالات تونس".</p> <p>المدعى عليها : شركة "أورونج تونس".</p>	الأطراف
<p>تفيد وقائع القضية تظلم المدعي من الممارسات التي أقدمت عليها "أورونج تونس" من خلال ترويج عرض تجاري لفائدة حرفائها أطلقت عليه اسم "الولكل" يخول للمنتفعين به الاتصال بجميع المشغلين بتعريفة تقدر بـ 99 مليم للدقيقة الواحدة إضافة للتمديد في فترة الاكتتاب بالعرض بشكل يتافق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئة في مادة العروض التجارية، وهو ما اعتبرته المدعيه بيعا بالخسارة أكثر سلبا عليها وعلى السير الطبيعي لسوق التفصيل.</p>	موضوع الدعوى
<p>شروط الموافقة على ترويج عرض "الولكل" - عرض دائم - عرض محدود المدة - المبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية - قرارات الهيئة المتعلقة بالصادقة على العروض التجارية - منافسة غير مشروعة - توازن السوق.</p>	المصطلحات المفاتيح
<p>1. هل أنّ ترويج العرض التجاري "الولكل" بصفة وقية فيه مساس بقواعد المنافسة المشروعة؟</p> <p>2. ما مدى تقييد شركة "أورونج تونس" عند ترويجها لعرض "الولكل" بالإطار القانوني والتنظيمي المنظم للعروض التجارية وبما جاء في قرار الهيئة المتعلق بالصادقة على العرض المذكور؟</p> <p>3. هل يجوز للهيئة مراجعة قرار الصادقة على عرض "الولكل" في صيفته الجديدة (عرض دائم) بمناسبة بتها في قضية تتعلق بعرض "الولكل" في صيفته الأولية؟</p>	الاشكالية القانونية
<p>- يخضع تسويق العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ إضافة لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 15 الصادر بتاريخ 14 اפרيل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية لعروض التفصيل.</p> <p>- تتمتع الهيئة الوطنية للاتصالات، بوصفها منظم القطاع، بكامل السلطة التقديرية لتقدير مدى مساس مشاريع العروض التجارية المعروضة عليها بالمنافسة وبموازنات السوق. وفي هذا الإطار، يمكن للهيئة منح المشغلين، بصفة استثنائية، إمكانية ترويج بعض العروض التي لا تغطي تعريفاتها كاملا الكافية وذلك لفترة زمنية محددة بهدف إدخال انبعاثة على السوق.</p> <p>- تدرج موافقة الهيئة على تسويق عرض "الولكل" في إطار إعمال القواعد الاستثنائية التي ينتفع بها جميع المشغلين على حد سواء والتي تبيح في حالات خاصة ترويج بعض العروض بصفة وقية لإنعاش سوق الاتصالات.</p> <p>- علّقت الهيئة موافقتها على تسويق العرض التجاري "الولكل" على شرطين أساسيين وهما ترويجه لفترة محدودة وعدم تمييز المشتركين به بامتيازات تعريفية خارج المدة</p>	المبادئ



المسموح بها وبالتالي فإن ترويج شركة "أورونج تونس" لعرض "آلو للكل" دون التقيد بالشروطين المذكورين يمثل تحويلًا غير مشروع لطبيعة العرض من عرض ترويجي محدود المدة إلى عرض دائم ويعدّ مخالفًا واضحة لقرار الهيئة مما يستوجب اتخاذ الإجراءات العقابية الالزمة ضدّ "أورونج تونس" طبقاً لما جاء في أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

- عملاً بمبدأ التقييد بموضوع الدعوى، لا يمكن للهيئة أن تستجيب لطلب شركة "اتصالات تونس" الرامي إلى مراجعة قرار المصادقة على العرض التجاري "آلو للكل" في صيغته الجديدة باعتبار أن هذه المسألة تتجاوز حدود النزاع المنشور أمامها والمتصل بعرض "آلو للكل" في صيغته القديمة.

1. إقرار قيام "أورونج تونس" بمخالفة قرار الهيئة الوطنية للاتصالات المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 والمتعلق بضبط شروط العرض التجاري "آلو للكل".
2. التبيه على المدعى عليها بضرورة وضع حدًّا لتلك الممارسات غير المشروعة واحترام قرارات الهيئة المتعلقة بتنظيم العروض التجارية.
3. عدم سماع الدعوى فيما زاد على ذلك.

مآل القضية



القضية عدد 35

المدعية : شركة "اورونج تونس انترنات". المدعى عليها : شركة "اتصالات تونس".	الأطراف
تفيد وقائع القضية تظلم المدعية من الممارسات التي أقدمت عليها المدعى عليها والمتمثلة في ترويج عرض تجاري أطلقت عليه اسم "مع فرصة باعث انترنات" بواسطة مزودي خدمات الانترنت متعمدة، حسب دعواها، التمييز بينها وبين منافسيها من خلال اشعارها بالعرض المذكور بعد يومين من تاريخ اعلام المزودين الآخرين وهو ما حال دون مجاراتها للعرض وعدم تمكّنها من الاستعداد لترويجه في موعده.	موضوع الدعوى
عروض الجملة - مبدأ عدم التمييز - مزودي خدمات الانترنت - مشغل شبكة عمومية للاتصالات.	المصطلحات المفاتيح
ما هي أهم الشروط المنظمة لتوفير خدمات الاتصالات بالجملة وما مدى احترام المدعى عليها في قضية الحال لتلك الشروط؟	الاشكالية القانونية
<ul style="list-style-type: none">- أوجب الفصل 3 (ب) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 أنه يتعين على المشغلين اتمام عملية البيع في إطار عروض خدمات الاتصالات بالجملة وفق مبدأ عدم التمييز بين طالبي تلك الخدمات وأن تتم معاملتهم على قدم المساواة.	المبادئ
<ul style="list-style-type: none">- يقتضي مبدأ عدم التمييز تطبيق نفس الاجراءات والشروط من قبل عارض الخدمة على كل المنتفعين بالعروض دون تقديم أي امتياز تفاضلي لمزود على حساب مزود آخر ومنهم فرص متكافئة لتسويق العرض وذلك بإشعارهم به في نفس الحيز الزمني حتى يتثنى لهم الاستعداد له بصفة متساوية.	
<ul style="list-style-type: none">- إن التأخير الحاصل في إعلام المدعية بالعرض مقارنة بمنافسيها وإقرار المدعى عليها بعدم تمكّنها من استقاء إجراءات التبليغ لكافة المزودين بصفة متساوية يؤكّد عدم احترام المدعى عليها للمبادئ العامة المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالجملة وخاصة مبدأ عدم التمييز.	
<ol style="list-style-type: none">1. إقرار قيام "اتصالات تونس" بمخالفة أحكام الفقرة 3 (ب) من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.2. التبيّه على المدعى عليها بضرورة وضع حد لتلك الممارسات غير المشروعه واحترام المبادئ والشروط المنظمة لتوفير خدمات الاتصالات بالجملة.	مآل القضية



القضية عدد 36

الأطراف	المدعية : شركة "تونيزيانا". المدعي عليها : الشركة الوطنية للاتصالات.
موضوع الدعوى	تفيد وقائع القضية تظلم شركة "تونيزيانا" من تسويق المدعي عليها لعرض تجاري بمعية مزودي خدمات الأنترنات "هكزابايت" و"فلاي نات" بشكل يتناقض وما جاء بالمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية من خلال تمكين كل مشترك جديد لدى مزودي الخدمات المذكورين من خط هاتف مفوتر "Formi 10" مع جملة من الامتيازات والمكالمات المجانية مدعية أن الجمع بين خدمتي الهاتف القار والهاتف الجوال أدى إلى دعم متداخل بين هاتين الخدمتين.
المصطلحات المفاتيح	عرض تجاري - مزودي خدمات الأنترنات - المبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية - مشترك جديد - الجمع بين خدمتي الهاتف القار والهاتف الجوال - عملية الدعم المتداخل.
الاشكالية القانونية	هل أن الجمع بين خدمات الهاتف القار والهاتف الجوال ودمجهما في عرض واحد من شأنه أن يؤدي إلى مخالفة مقتضيات الإطار القانوني المنظم للعروض التجارية وقواعد المنافسة النزيهة؟
المبادئ	<ul style="list-style-type: none">- إن الجمع بين خدمات الاتصالات ودمجهما في عرض واحد لا يشكل في حد ذاته مخالفة مقتضيات المنافسة والتشريع الجاري به العمل لكنه يبقى مشروطاً باحترام التعريفات الموظفة على تلك العروض لقواعد المنافسة النزيهة وبأنَّ مشروعيتها تتوقف على إثبات انتهاء الممارسات الممنوعة فيها.- تتمثل أركان عملية الدعم المتداخل في :<ul style="list-style-type: none">○ أولاً : فرض تعريفات لا تستوعب تكاليف الخدمات المقدمة في خدمة مفتوحة للمنافسة الحرة.○ ثانياً : تعويض الخسارة الناجمة عن الخدمة الأولى من خلال المرابح المتأتية من سوق آخر في وضع هيمنة.
مآل القضية	التبليغ على المدعي عليها بضرورة وضع حد لتلك الممارسات غير المشروعة واحترام قواعد المنافسة النزيهة والمبادئ التوجيهية للعروض التجارية.



القضية عدد 37

الأطراف	المدعى عليه : شركة "أورونج تونس". المدعي : شركة "اتصالات تونس".
موضوع الدعوى	تفيد وقائع القضية أنّ العارضة تظلمت من الممارسات التي أقدمت عليها شركة "أورونج تونس" والمنافية حسب دعواها لقواعد المنافسة النزيهة المتمثلة في ترويج عرض تجاري يخول للمشترين الجدد بخدمة "الفلاي بوكس" من التمتع بتخفيض قدره 50% على قيمة الباقة المعروضة في إطار الاشتراك بهذه الخدمة مدعية اعتماد خصيمتها على تعريفة أقل منتعريفات إيصال المكالمات المصدق عليها من قبل الهيئة والتشهير بسمعتها التجارية من خلال الحملة الشهارية المصاحبة للعرض.
المصطلحات المفاتيح	عرض تجاري - "الفلاي بوكس" - قواعد المنافسة النزيهة - التعريفات - البيع بالخسارة - اختصاص الهيئة - الاشهر المقارن.
الاشكالية القانونية	1. هل أن التعديل التعريفي المدرج على خدمة "فلاي بوكس" المتمثل في التخفيض بـ 50% من قيمة الباقة يشكل بيعا بالخسارة؟ 2. هل تختص الهيئة بالنظر في مسألة الاشهر المقارن؟
المبادئ	- إن التعديل التعريفي الذي أدخلته المدعى عليها على معاليم الاشتراك بخدمة "الفلاي بوكس" والذي خفضت بموجبه ظرفيا من مستوى تلك المعاليم إلى حدود 50% ليس له تأثير على المستوى العام للتعريفات ولا يمثل بيعا بالخسارة باعتبار أن هامش الربح المحقق من العرض الأصلي يعد كافيا لتفعيل التخفيض التعريفي. - نظم المشرع عملية الإشهار التجاري وحدّ الهيكل المختص بالنظر في المخالفات المرتكبة في هذا المجال بالقانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 المتعلق بضبط البيع والإشهار التجاري ويعتبر تدخل الهيئة في مسألة الاشهر المقارن مساسا من صلاحيات تلك الهيكل.
مآل القضية	1. عدم سماع الداعي في حق "أورونج تونس" بخصوص ترويج العرض التجاري موضوع الدعوى. 2. عدم اختصاص الهيئة فيما يتعلق بمسألة الإشهار المقارن.



القضية عدد 38

<p>المدعية : شركة "أورونج تونس". المدعي عليها : شركة "تونيزيانا".</p>	الأطراف
<p>تقيد وقائع القضية تظلم العارضة من بعض الممارسات التي عممت المدعى عليها إيتانها والمنافسة، حسب دعواها، لقواعد المنافسة المشروعة والمتمثلة في ترويج العرض التجاري "فاميليا" الذي يخول لكل مشترك بنظام مسبق الدفع والمفوتر تكوين مجموعة من خمسة أشخاص يتم اختيارهم للاتصال ببعضهم البعض بأسعار مفرطة الانخفاض وهو ما اعتبرته العارضة بيعا بالخسارة بهدد توازن نشاطها الاقتصادي.</p>	موضوع الدعوى
<p>العرض التجاري "فاميليا"- قواعد المنافسة النزيهة- أسعار مفرطة الانخفاض- بيع بالخسارة- قابلية قرارات الهيئة للمراجعة.</p>	المصطلحات المفاتيح
<p>هل يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات مراجعة قرار صادر في مادة العروض التجارية يقضي بمنح موافقتها على تسويق عرض تجاري؟</p>	الأشكالية القانونية
<p>- يمكن للهيئة كلما اقتضت الحاجة، وعلى ضوء التغيرات التي تشهدها سوق الاتصالات، مراجعة القرارات الصادرة عنها في مجال العروض التجارية وذلك بهدف المحافظة على المنافسة النزيهة في قطاع الاتصالات.</p>	المبادئ
<p>1. عدم سماع الداعي في خصوص طلب سحب العرض التجاري "فاميليا". 2. إلزام المدعى عليها بعدم تمتع مشتركه عرض "فاميليا" مستقبلا بتحفيزات ترويجية إضافية.</p>	مآل القضية



بـ. القضايا المنشورة خلال سنة 2012:

إضافة إلى بقية بصفة نهائية في القضايا من 31 إلى 38، تواصل الهيئة النظر في القضايا من 40 إلى 53 كما هو مبين بالجدول التالي.

القضية	المدعية	المدعى عليها	موضوع الدعوى
40	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس"	تظلم العارضة من ترويج المدعى عليها للعرض التجاري « 100% bonus sur recharge fixe ».
41	شركة "اتصالات تونس"	شركة "تونيزيانا"	تظلم العارضة من ترويج المدعى عليها، بالاشتراك مع شركة "تونات" كمزود خدمات انترنت تابع لها، العرض التجاري « Promo ADSL Internet ».
42	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس"	تظلم العارضة من ترويج المدعى عليها للعرض التجاري « Mellennium ».
43	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس"	حول تسويق العارضة للعرض التجاري « 100% bonus sur recharge fixe ».
44	شركة "اتصالات تونس"	شركة "تونيزيانا" شركة "تونات"	تظلم العارضة من تسويق العرض الترويجي « Promo ADSL Tunet ».
45	شركة "أورونج تونس"	شركة "تونيزيانا"	تظلم العارضة من العرض التجاري « 200% bonus » على كل أول عملية شحن بـ 10 دنانير.
46	شركة "أورونج تونس"	شركة "تونيزيانا"	تظلم العارضة من ترويج امتياز « 100% bonus » للهاتف الجوال.
47	شركة "اتصالات تونس"	شركة "تونيزيانا" شركة "تونات"	تظلم العارضة من تسويق المدعى عليهم لعرض في شكل باقة يحتوي على الامتيازات التالية: - اشتراك لمدة 12 شهرا. - رصيد بقيمة 30 دينارا كهدية. - التمتع بعرض جزافي مجاني ضمن خدمة الأنترنت عبر الهاتف الجوال من الجيل الثالث لـ "تونيزيانا" بمقابل 19 دينار كاشتراك سنوي.
48	شركة "أورونج تونس"	شركة "تونيزيانا"	حول تسويق امتياز « 100% bonus sur recharge » بداية من 23 نوفمبر إلى غاية 25 نوفمبر.
49	شركة "اتصالات تونس"	شركة "تونيزيانا"	تظلم العارضة من تسويق العرض الترويجي « 100% bonus » لمدة 10 أيام.



50	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس"	تظلم العارضة من تسويق عرض « Mellenium Pro »
51	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس" شركة "توب نات"	. « Dual Pro Mellenium » تظلم العارضة من تسويق عرض
52	شركة "أورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس"	« Mellenium » تظلم العارضة بسبب مواصلتها تعزيز عرض « وبنصفة مجانية بما يلي:
53	شركة "اورونج تونس"	شركة "اتصالات تونس" شركة توب نات	. Mellenium Mix تظلم العارضة من تسويق عرض

الجدول عدد 12: القضايا المنشورة خلال سنة 2012



4. في المجال الاستشاري

إن عملاً لمقتضيات الفصل 11 من القانون عدد 60 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 المنقح والمتمم للقانون عدد 64 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار وتدعيمها لعلاقات التعاون والتشاور بين الميكلين، عرض مجلس المنافسة خلال سنة 2012 القضايا التالية على الهيئة قصد ابداء رأيها الفني:

- القضية عدد 111288 بتاريخ 10 جانفي 2012 المرفوعة من طرف "اتصالات تونس" ضد "أورونج تونس" حول ترويج المدعى عليها لعرض "آلو للكل".
- القضية عدد 121291 بتاريخ 23 جانفي 2012 المرفوعة من طرف شركة "أورونج تونس" ضد شركة "تونيزيانا" حول ترويج المدعى عليها لعرض "فاميليا".
- القضية عدد 123008 بتاريخ 03 جويلية 2012 المرفوعة من طرف "أورونج تونس" ضد "اتصالات تونس" حول ترويج هذه الأخيرة لجملة من العروض التجارية المزدوجة والداعمة لخدمة خطوط الاشتراك الرقمية اللامتازية (ADSL).
- القضية الاستعجالية عدد 123017 بتاريخ 25 ديسمبر 2012 المرفوعة من طرف "أورونج تونس" ضد "تونيزيانا".
- القضية الاستعجالية عدد 123018 بتاريخ 25 ديسمبر 2012 المرفوعة من طرف "أورونج تونس" ضد "تونيزيانا" المتعلقة بترويج أربع عروض ترويجية في شكل تحفيزات عند الشحن خلال شهر سبتمبر 2012.
- القضية الاستعجالية عدد 123019 المرفوعة من طرف "أورونج تونس" ضد "تونيزيانا" حول العرض "Bonus sur recharge 10^{ème} anniversaire" الشهاري.



5. في مجال التعاون الدولي

شاركت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2012 في العديد من اللقاءات والاجتماعات الدولية نخصص منها بالذكر:

على المستوى الدولي

- المؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة لسنة 2012 (MWC 2012) ببرشلونة في الفترة الممتدة من 27 فيفري إلى 01 مارس 2012.
- قمة توصيل العالم العربي بالدورة في الفترة الممتدة من 05 إلى 07 مارس 2012.
- المؤتمر الدولي السابع لهيئات تنظيم الاتصالات الالكترونية بإسطنبول يومي 21 و22 جوان 2012.
- المؤتمر الثاني عشر للاتصالات لـ Keynote SIGOS بنورمبارغ من 09 إلى 11 جويلية 2012.
- الاجتماع العاشر للاتحاد الدولي للاتصالات (WTIM 2012) حول مؤشرات الاتصالات في العالم بيانكوك من 25 إلى 27 سبتمبر 2012.
- المؤتمر العالمي المنظمي قطاع الاتصالات لسنة 2012 (GSR12) بسيريلانكا من 02 إلى 04 أكتوبر 2012.
- الاجتماع السنوي السابع لمنتدى حوكمة الانترنت (IGF 2012) بأذربيجان من 06 إلى 09 نوفمبر 2012.
- المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT 2012) بدبي من 03 إلى 14 ديسمبر 2012.

على المستوى الإقليمي

- أ. الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم قطاع الاتصالات :**
 - منتدى الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم قطاع الاتصالات ببوركينافاسو يومي 3 و 4 ماي 2012.
- ب. الشبكة الأوروتوسطية لهيئات تنظيم قطاع الاتصالات (في إطار برنامج NATP 3):**
 - ورشة عمل بالأردن حول مقارنة التعريفات و برنامج عمل سنة 2012.



- اجتماع الشبكة الأورو-متوسطية لنظمي الاتصالات بالقاهرة يومي 13 و 14 مارس 2012.
- ورشة عمل حول حيادية الأنترنات ببرسلونة يومي 15 و 16 ماي 2012.
- ورشة عمل حول التجوال الدولي ببرلين يومي 11 و 12 جويلية 2012.
- ورشة عمل حول التراخيص والنفاذ الحر إلى الأسواق بروما يومي 12 و 13 سبتمبر 2012.
- ورشة عمل حول الخدمة الشاملة باثينا يومي 10 و 11 أكتوبر 2012.
- ورشة عمل حول تنظيم أسعار التفصيل بإسطنبول يومي 07 و 08 نوفمبر 2012.
- ورشة عمل حول مقارنة التعريفات وبرنامج عمل سنة 2013 بالبرتغال يومي 10 و 11 ديسمبر 2012.

كما شاركت الهيئة في ملتقى آخر نذكر منها:

- ورشة عمل حول ملاءمة الإطار القانوني للحماية السيبرانية في شمال إفريقيا.
- الاجتماع العاشر لأعضاء الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشرم الشيخ من 10 إلى 12 أبريل 2012.
- ورشة العمل الإقليمية حول موضوع فض النزاعات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالخرطوم من 1 إلى 4 أبريل 2012.
- ندوة حول تنظيم مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بإسطنبول من 07 إلى 11 ماي 2012.
- ورشة عمل حول أمن الشبكات "Network Security" يومي 19 و 20 جوان 2012.
- ورشة العمل الإقليمية للمكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات حول مؤشرات سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: من الإستراتيجية إلى التأثير يومي 8 و 9 جوان 2012.
- الندوة الثانية للبنك الأوروبي للتنمية وإعادة البناء يومي 26 و 27 سبتمبر 2012.
- ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية بليban يومي 19 و 20 ديسمبر 2012.



التعاون الثنائي

- القيام بزيارة عمل لميّة تنظيم الاتصالات الإلكتروني والبريد ببلجيكا IBPT.
- حضور منتدى حول تنظيم تكنولوجيات المعلومات بإسطنبول في الفترة الممتدة من 12 إلى 16 نوفمبر 2012.

التكوين

- المشاركة في دورة تكوينية لشركة Keynote-SIGOS حول منظومة تقييم جودة خدمات الهاتف الجوال من الجيلين الثاني والثالث.
- حضور ورشة تدريبية حول التدفق العالي بسيول من 29 ماي إلى 06 جوان 2012.
- المشاركة في تكوين بلندن لشركة EPITIRO حول منظومة تقييم جودة خدمات الانترنت.
- المشاركة في دورة تدريبية حول نماذج احتساب تكالفة شبكات الاتصالات للمنظمين في المنطقة العربية بمصر من 2 إلى 6 سبتمبر 2012.
- المشاركة في ورشة عمل منظمة من قبل معهد الولايات المتحدة للتكنولوجيا في الاتصالات USTI من 03 إلى 09 نوفمبر 2012.



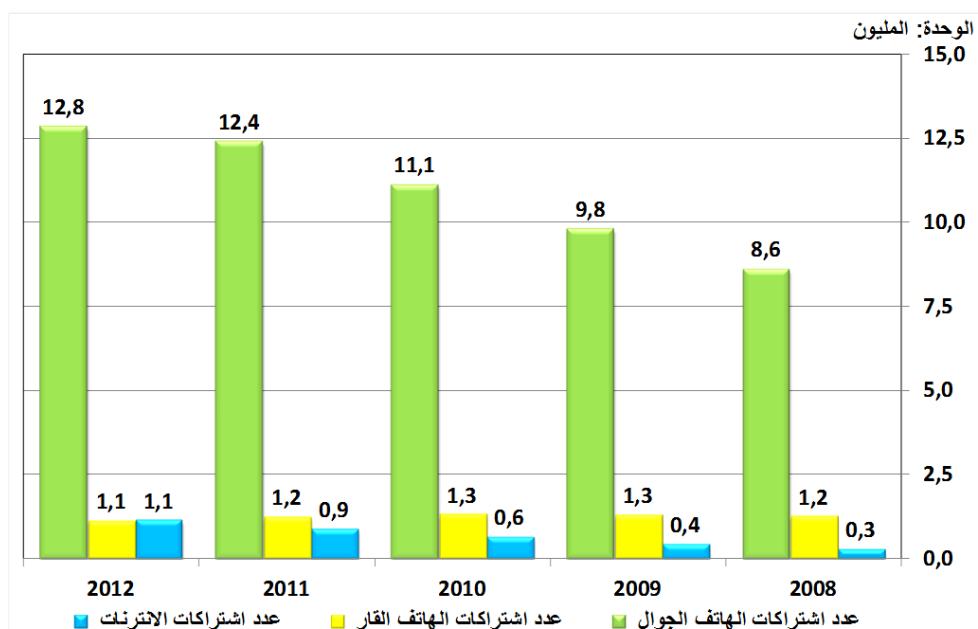
الباب الثاني

سوق الاتصالات في تونس

عرفت سوق الاتصالات خلال سنة 2012 إسناد ترخيص لترويج خدمات الجيل الثالث والهاتف القار للمشغل "تونيزيانا" الذي شرع في ترويج خدمات الهاتف الجوال والأنترنت عبر الجيل الثالث في ظرف وجيز. وينتظر الدخول الفعلي لهذا المشغل إلى سوق الهاتف القار خلال سنة 2013. وقد كان لذلك الأثر في استمرار، على غرار السنوات الماضية، تزايد عدد الاشتراكات في خدمات الأنترنت بنسبة نمو تقدر بحوالي 22% مقارنة بسنة 2011 ليعادل، ولأول مرة، عدد اشتراكات الهاتف القار.

كما تواصل النمو في قطاع الهاتف الجوال ليقارب عدد الاشتراكات في هذه الخدمة 13 مليون في موافى سنة 2012. أما فيما يتعلق بخدمة الهاتف القار، فقد تواصل تراجع عدد الاشتراكات في هذه الخدمة بنسبة سنوية تقدر بحوالي 9%.

ويبين الرسم البياني الموجي تطور عدد الاشتراكات في هذه الخدمات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

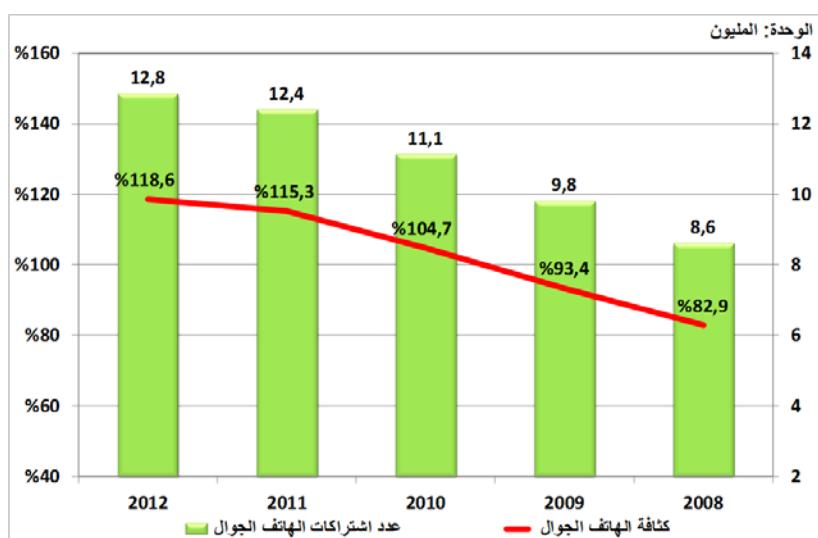


الرسم البياني عدد 20: تطور عدد اشتراكات خدمات الهاتف القار والهاتف الجوال والأنترنت

1. الهاتف الرقمي الجوال

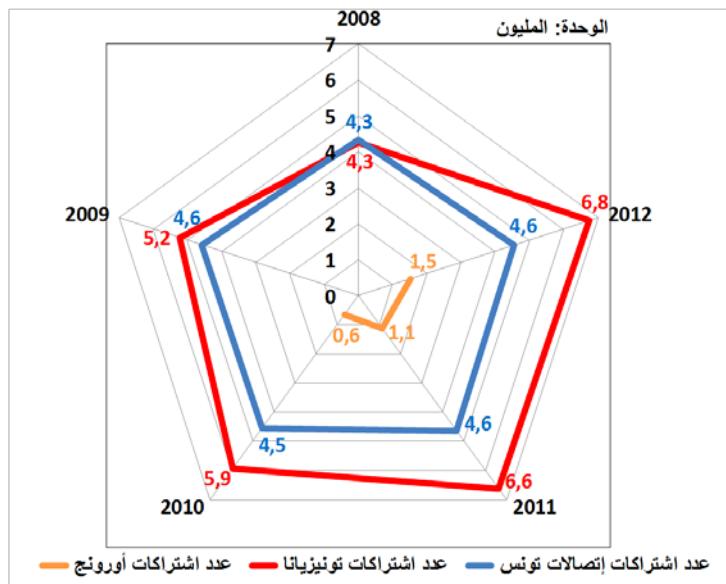
1.1. الاشتراكات والكثافة:

يعتبر قطاع الهاتف الجوال من أنشط القطاعات في سوق الاتصالات في تونس، إذ قاربت نسبة الكثافة 120% سنة 2012 محققة زيادة بحوالي 3% بالمقارنة مع النسبة المحققة في السنة الفارطة. ولكن، ولأول مرة خلال الخمس سنوات الأخيرة، لم يزد عدد الاشتراكات بأكثر من مليون مشترك كما يتبيّن من الرسم البياني المولاي.



الرسم البياني عدد 21: تطور عدد اشتراكات الهاتف الجوال ونسبة الكثافة

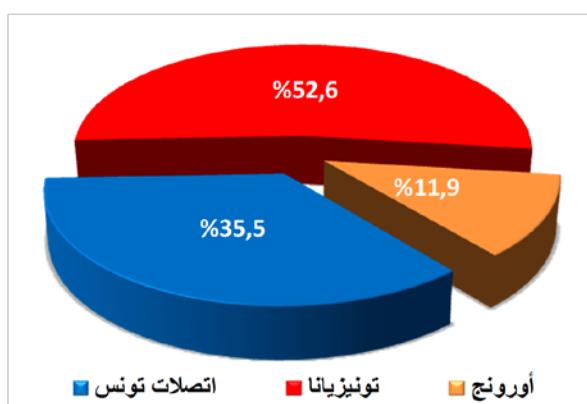
ويواصل المشغل "تونيزيانا" تصدّره في هذه السوق من حيث عدد الاشتراكات بقرابة 6,8 مليون مشترك سنة 2012. لكن في سنة 2012، استطاع المشغل "أورونج تونس" المساهمة بأكثر عدد إضافي للمشتركين في السوق (401 ألف اشتراك إضافي) متقدماً، ولأول مرة، على المشغل "تونيزيانا" (133 ألف اشتراك إضافي فقط). بينما تراجع عدد اشتراكات المشغل "إتصالات تونس" بـ 81 ألف مشترك خلال نفس السنة. ويبيّن الرسم البياني المولاي تطور توزع عدد اشتراكات الهاتف الجوال حسب المشغل منذ سنة 2008.



الرسم البياني عدد 22: تطور توزع عدد اشتراكات الهاتف الجوال حسب المشغل

2.1. حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات:

تراجع حصة المشغلين "اتصالات تونس" و"تونيزيانا" من العدد الجملي للاشتراكات سنة 2012 بالمقارنة مع السنة الفارطة (41% بالنسبة لـ"اتصالات تونس" و 53% بالنسبة لـ"تونيزيانا" سنة 2011). وقد أتاح هذا التراجع الفرصة للمشغل "أورونج تونس" لتدعم حصته من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف الجوال. وبين الرسم البياني الموجي حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات والذي يتجلّى من خلاله استمرار حيازة المشغل "تونيزيانا" على أعلى حصة من السوق.

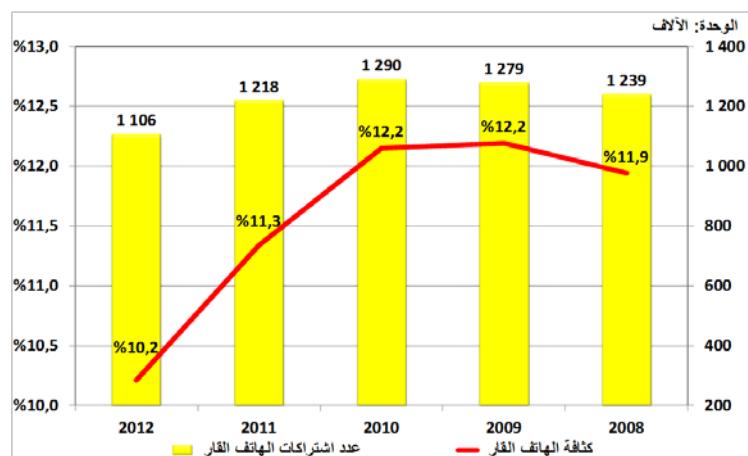


الرسم البياني عدد 23: حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف الجوال موافق سنة 2012

2. الهاتف القار

1.2. الاشتراكات والكثافة:

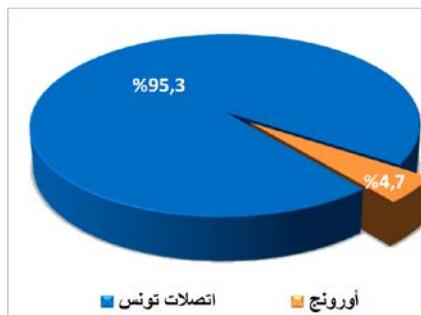
تواصل تراجع عدد اشتراكات الهاتف القار للسنة الثانية على التوالي حيث انخفض إلى 1,1 مليون اشتراك في موفى سنة 2012 مسجلا بذلك نسبة تراجع تقدر بـ 9% مقارنة بسنة 2011 (تراجع بحوالي 112 ألف اشتراك) ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض في عدد اشتراكات الهاتف القار للمشغل "اتصالات تونس". وترجعت بذلك نسبة الكثافة بـ 1% لتصل إلى 10,2%. وتتجدر الإشارة إلى أن المشغل "أورونج تونس" تمكّن من إثراء عدد اشتراكاته بقرابة 9,8 ألف اشتراك إضافي خلال السنة المنقضية (نسبة نمو سنوي بـ 23%) وذلك بالرغم من اعتماده على عرض Flybox.



الرسم البياني عدد 24: تطور عدد اشتراكات الهاتف القار ونسبة الكثافة

2.2. حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات:

تمكّن المشغل "أورونج تونس" من تعزيز حصته من العدد الجملي للاشتراكات بـ 1% إضافية خلال سنة 2012، لتصل حصته في سوق الهاتف القار إلى قرابة 5%， مستغلا بذلك تواصل تراجع عدد اشتراكات المشغل "اتصالات تونس" للسنة الثانية على التوالي.



الرسم البياني عدد 25: حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف القار موفى سنة 2012

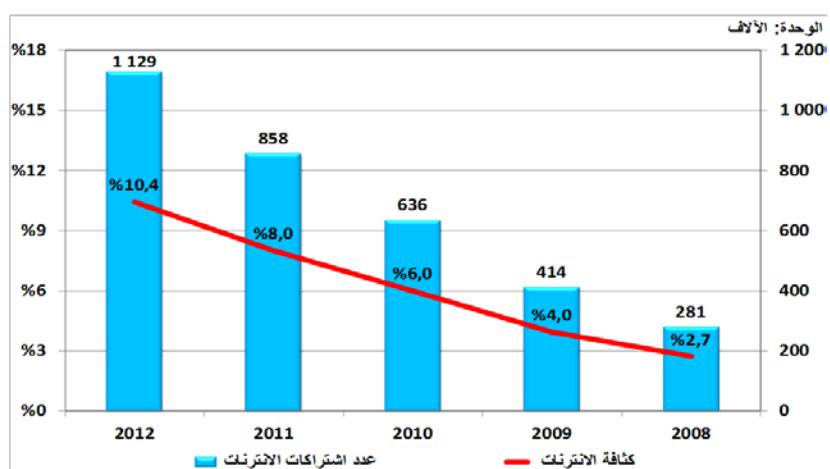
3. الانترنت

1.3. الاشتراكات والكثافة:

سجل قطاع الانترنت أعلى نسبة نمو (32%) في سوق الاتصالات خلال سنة 2012 مقارنة بالسنة الماضية حيث ازداد العدد الجملي للاشتراكات بـ 271 ألف اشتراك. وتجاوز العدد الإجمالي للاشتراكات المليون اشتراك ليصل إلى 1,1 مليون اشتراك في موعد ديسمبر 2012، متخطيا بذلك عدد اشتراكات الهاتف القار الذي كان يعتبر الركيزة الأساسية لاشتراكات الانترنت. وانعكس هذا النمو مباشرة على نسبة النفاذ التي تجاوزت لأول مرة الـ10%， محافظة بذلك على الزيادة بـ 2% من سنة لأخرى خلال الأربع سنوات الأخيرة.

كما سُجل خلال هذه السنة انطلاق تسويق المشغل "تونيزيانا" لخدمات الانترنت عبر شبكات الهاتف الجوال بالاعتماد على تكنولوجيا الجيل الثالث (3G) لتصبح المنافسة بين المشغلين الثلاثة على أشدتها في قطاع الانترنت. وهو ما أدى إلى تسجيل نسبة نمو بـ 120% في هذه الخدمة مقارنة بسنة 2011 ليتجاوز بذلك عدد الاشتراكات في خدمة 3G عدد الاشتراكات في خدمة النفاذ للانترنت عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية (ADSL)، حيث تزايد عدد الاشتراكات في خدمات الجيل الثالث (3G) بـ 303 ألف اشتراك جديد، بينما تقلص عدد الاشتراكات في خدمات الخطوط الرقمية اللامتوازية (ADSL) بـ 29 ألف اشتراك.

ويعود تراجع عدد الاشتراكات في خدمات ADSL إلى عدة أسباب يعد من أهمها الإقبال المكتئف على عروض الانترنت عبر الجيل الثالث واقتصرار هذه الخدمات على الحرفاء المشتركين في خدمات الهاتف القار بالإضافة إلى تأثير تفعيل تقسيم الحلقة المحلية والاستعمال المشترك للبنية التحتية المتوفرة.

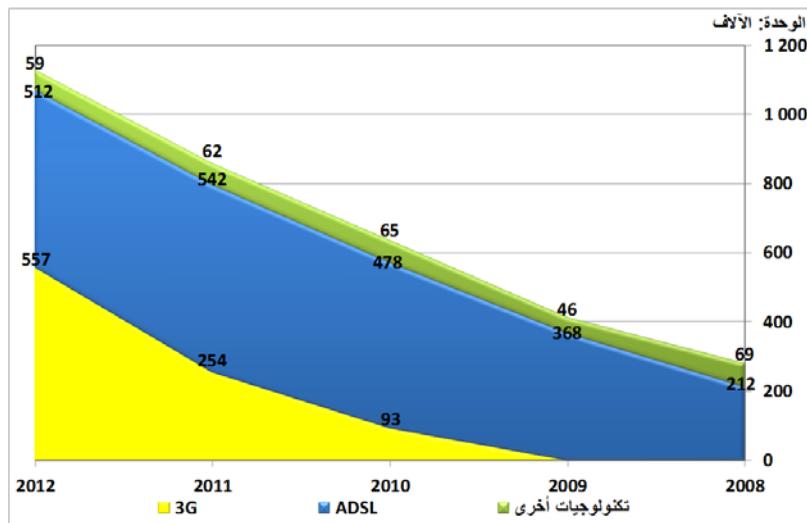


الرسم البياني عدد 26: تطور عدد اشتراكات الانترنت ونسبة الكثافة

بالإضافة لعرض الانترنت عبر الجيل الثالث (3G) وعبر الخطوط الرقمية اللامتوازية (ADSL)، يتم تسويق الانترنت عبر:

- الخطوط الخاصة (LS)،
- ترحيل الأرتال (Frame Relay)،
- الخطوط المندمجة (RNIS)،
- الخطوط الرقمية المتوازية (SDSL)،
- الألياف البصرية (Fibre Optique)،
- الأقمار الصناعية (VSAT)،
- الميكروويف (Faisceaux Hertziens)،
- الموجات الدقيقة (WiMAX)،
- التبديل المتعدد البروتوكولات (MPLS)، وغيرها من التقنيات،

إلا أنها لا تمثل سوى 5% من جملة عدد اشتراكات الانترنت. وبين الرسم البياني الموجي تطور توزع عدد اشتراكات الانترنت حسب نوع التكنولوجيا خلال الخمس سنوات الأخيرة.

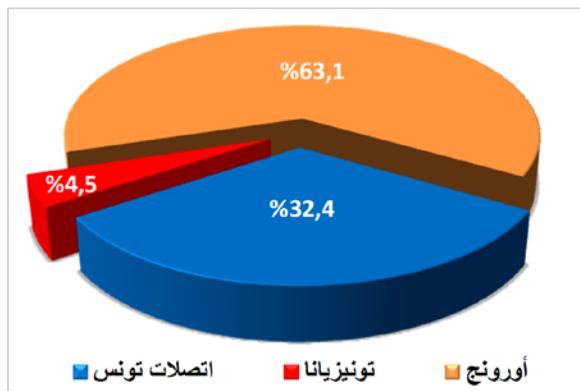


الرسم البياني عدد 27: تطور توزع عدد اشتراكات الانترنت حسب التكنولوجيا

2.3. حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات الجيل الثالث (3G):

يبين الرسم البياني الموجي حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات الانترنت عبر الجيل الثالث في موسم 2012. إذ يحتكر المشغل "أورونج تونس" قرابة ثلثي عدد الاشتراكات، وذلك نظرا لأنه كان أول من حظي

بتخفيض لترويج هذه الخدمات. بينما يتقاسم المشغلان الآخرين الحصة المتبقية بنسب متساوية. وتتجدر الإشارة إلى أن المشغل "تونيزيانا" قد تمكن من الظفر بحصة 4.5% من العدد الجملي للاشتراكات في فترة وجيزة (6 أشهر).



الرسم البياني عدد 28: حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات الجيل الثالث (3G) في موسم 2012



ملحق:
النتائج المالية
للهيئة الوطنية للاتصالات



عملت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2012 على إحكام التصرف المالي في الموارد التي وضعت على ذمّتها لإنجاز برامجها ومشاريعها من خلال سعيها للتوفيق بين مقتضيات النجاعة والاقتصاد في التصرف في هذه الموارد من جهة وضرورة توخي المرونة الالزامية للتأقلم مع متطلبات نشاطها وتنفيذ المشمولات المنطة بعهدها من جهة أخرى.

وتتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة الوطنية للاتصالات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، طبقاً للقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 المتمم للقانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001. كما أضفى الأمر عدد 922 لسنة 2003 المؤرخ في 21 أفريل 2003 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وطرق تسييرها وإجراءات تصرّفها، المزيد من المرونة والشفافية على نشاطها ضماناً لحيادها من جهة، وتكريراً لنظام رقابة داخلية لإجراءاتها والتي تضمن سلامة ونزاهة وشفافية القوائم المالية ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل من جهة أخرى، حيث تخضع لقواعد المحاسبة طبقاً للقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996.

وقد تولّت الهيئة إعداد ميزانيتها طبقاً لما نصّ عليه الأمر المذكور آنفاً والعمل بمقتضى قرار وزير تكنولوجيات الإتصال المؤرخ في 9 جانفي 2010 المتعلق بضبط معاليم إسناد موارد الترقيم والعنونة المنقح بالقرار المؤرخ في 24 جويلية 2012. كما تقوم الهيئة بضبط موازنتها المالية التي يصادق عليها مجلس التصرف ويتم نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

1. على مستوى إيرادات ومصاريف الهيئة:

شهدت إيرادات الهيئة خلال الفترة 2011 – 2012 نمواً بنسبة 13.6% اعتباراً للطلبات المتزايدة للموارد الترقيمية من قبل المشغلين ومزودي الخدمات. وبالتالي مع ذلك، سجلت مصاريف الهيئة ارتفاعاً ناتجاً في أغلبه عن أعباء الموارد البشرية والدراسات.

وقد بلغت إيرادات الهيئة بعنوان سنة 2012 ما قدره 8 633 918 ديناراً، في حين بلغت المصاريف 4 769 871 ديناراً، استأثر منها الأداء على الأرباح بنسبة 35,9% والأجور بنسبة 30%. أما الدراسات والاختبارات، فقد استأثرت فيها بنسبة 11.3%.

وبين الجدول التالي إيرادات الهيئة ومصاريفها خلال الفترة 2011 – 2012.

البيانات	2011	2012
المصاريف	7 600 790	8 633 918
الإيرادات	4 240 785	4 769 871
النتيجة الصافية	3 360 005	3 864 047

الجدول عدد 13 : تطور إيرادات الهيئة ومصاريفها خلال الفترة 2011 - 2012



2. على مستوى النشاط المستقبلي للهيئة:

فيما يتعلّق بسنة 2013، بادرت الهيئة بالخصوص بالإعداد لبناء المقر الاجتماعي حيث تم تخصيص مبلغ قدره 815 000 دينار بميزانية سنة 2012 وذلك لإعداد التصميمات واحتيار المكتب الذي سيكّلف بإنجاز المقر الاجتماعي ولمجابهة النفقات المتعلقة بإعداد الدراسات الأولية واحتيار التصميمات ومكتب للمراقبة ومكتب للقيادة حسب المقاييس المعمول بها. وقد تم إلى حدّ سنة 2012 دفع مبلغ 10 000 دينار أتعاب الخبراء والتعهد بدفع مبلغ 30 000 دينار للتصميمات الفائزة في المنازرة والاكتفاء بتأجيل ما تبقى من الإعتمادات (775 000 دينار) لسنة 2013 إلى حين التقدّم في الأشغال.